افتراس التراث الثقافي في العراق

الاستملاك الطائفي لماضي العراق

ورقة بحث

برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

آذار/ مارس ٢٠٢٢

مهيار كاظم وإلينور روبسون ولينا جربائيل طحان

تشاتام هاوس

تشاتام هاوس، المعهد الملكي للشؤون الدولية،
معهد سياساتٍ رائد عالميا يتخذ لندن مقراً له.
مهمتنا مساعدة الحكومات والمجتمعات لبناء عالمٍ
آمن ومستدام ومزدهر وعادل.

المحتوى

	الملخص	٢
٠١	المقدمة	٣
٠٢	السياق التاريخي-الصراع وزعزعة الاستقرار	٧
٠٣	التراث الثقافي كموضوع للتنازع السياسي	١٠
٠٤	الأبعاد الاقتصادية والجغرافية الاستراتيجية للتراث الثقافي	١٥
٠٥	الآثار المترتبة على العلاقات المجتمعية	١٩
٠٦	المساءلة والسياسات	٢١
٠٧	التوصيات	٢٣
	نبذة عن المؤلفين	٢٦
	شكر وتقدير	٢٧

الملخص

- أصبح افتراس التراث –الاستغلال المدمر للموارد الثقافية لأغراض سياسية– سمة بارزة من سمات المشهد السياسي للعراق بعد عام ٢٠٠٣. وقد استحوذت النخب في البلاد على التراث الثقافي لخدمة أجندات مختلفة غير مستحبّة تتراوح من الاستغلال التجاري للمواقع الثقافية إلى ترويج السرديات السياسية والدينية الطائفية والإقصائية. ويزداد اليوم الاستيلاء على قطاعات كبيرة من التراث الثقافي العراقي لتحقيق المكاسب الخاصة، مما يقلل من دورها كمنفعة عامة متاحة لجميع العراقيين.

- ومن بين العوامل الرئيسة وراء هذه التطورات نظامُ المحاصصة، وهو نظام تقاسم السلطة السياسية الذي يقوم على التقسيمات والحصص الطائفية. وقد شجَّع هذا النظامُ النخبَ الطائفية على استغلال تاريخ العراق وهوياته المشتركة وتشويهها في سبيل بثّ بذور الانقسامات الثقافية وتسبيق أجندة على أجندة أخرى، كما أنه ألحق أضراراً جسيمة بالحياة الثقافية للبلاد وخلَّفَ مجتمعاً أكثر انقساماً من جرّاء السياسة الطائفية.

- وتتجلى هذه الآثار في عملية إعادة كتابة التاريخ من قبل النخب الطائفية في البلاد بعد عام ٢٠٠٣، وفي إعادة هيكلة المواقع الثقافية والدينية والمدن والبلدات بأكملها من قبل المؤسسات الفرعية التي استولت عليها المصالح الحزبية. ومن الأمثلة على ذلك الترميم الذي لا يراعي الطابع الثقافي، وكذلك "الوصاية" على مدينة سامراء ذات الأهمية التاريخية، وما يماثلها من أعمال في مرقد النبي ذو الكفل الأثري في محافظة بابل.

- وما يزيد من تفاقم هذه المشاكل أن التراث الثقافي أصبح مورداً اقتصادياً وسياسياً لا غنى عنه، وبالتالي غدا مَحطّ تنافسٍ بين الجماعات السياسية والدينية. فالدخل والموارد الأخرى التي يدرّها التراث الثقافي لا تعود إلى الدولة بل إلى مؤسسات الدولة الفرعية. وغالباً ما يتعذّر الوثوق بمثل هذه الهيئات لتوفير إدارة مسؤولة وغير حزبية لما ينبغي أن تكون ثروةً وطنية مشتركة. ومن ثم فإن الاقتصاد السياسي للتراث الثقافي العراقي يرتبط ارتباطاً متزايداً بالمؤسسات دون الوطنية التي تعمل بنشاط على تعزيز القومية العرقية والطائفية والأهداف الدينية.

- كما أن عدم إنفاذ القوانين الوطنية المتعلقة بحماية التراث وضعف التنسيق والاتصال بين الجماعات السياسية والدينية يضران بالاستمرارية والاستدامة الثقافيتين.

- ويلزم إجراء نقاش وطني ودولي لبحث الآثار الضارة للمحاصصة والتخصيص الطائفي للموارد الثقافية. وينبغي أن تكون وزارة الثقافة والسياحة والآثار في العراق في صدارة هذه النقاشات، جنباً إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني والجامعات العراقية. وسوف يتعيّن على الحكومة العراقية والمنظمات الدولية دعم المشاركين في هذا النقاش وتعزيزهم.

- ويلزم على وجه السرعة وضع إطار يستند إلى الأخلاقيات لإدارة التراث الثقافي العراقي. ويمكن للمنظمات الدولية أن تؤدي دوراً رئيساً في هذا الصدد، إلاّ أن التقبُّل المحلي وحسن النية لهما نفس القدر من الأهمية. على هذا النحو، تحدد هذه الورقة سلسلة من التوصيات لمواجهة تأثير الطائفية وتدهور الدولة بعد عام ٢٠٠٣ على التراث الثقافي للعراق. وهذه التوصيات موجهة على التوالي إلى: (١) الحكومة العراقية ومؤسسات التراث؛ (٢) الأوقاف الدينية للبلاد؛ و(٣) الجهات المانحة الدولية والأوساط البحثية.

١.
المقدمة

شَهِد التراث الثقافي للعراق، الذي يشمل المواقع التاريخية والقطع الأثرية، فضلاً عن التقاليد المعنوية، تدهوراً بسبب الصراع والطائفية منذ عام ٢٠٠٣. وفي الوقت نفسه، فإن الاستغلال التنافسي للثروات الثقافية من قبل النخب السياسية يشكل عقبة أمام الحفاظ على التراث بصورة أكثر فعالية.

ما فتِئت السياسة السائدة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تُغيِّر المشهد الثقافي للبلاد، وقد أدت سياسة المحاصصة –وهي التدبير الذي اتبعته قوات الاحتلال الأميركية وشركاؤها لإدارة سياسة العراق وسلطته وإيراداته– إلى تقسيم التراث الثقافي العراقي واستغلاله. وانتقلت إدارة التراث الثقافي بدرجة كبيرة من أيدي سلطات الدولة المركزية إلى المؤسسات الجديدة في فترة ما بعد عام ٢٠٠٣. وتخضع الآن أجزاء واسعة من تراث البلاد لسيطرة الأطراف الفاعلة العرقية والدينية والسياسية المتنافسة. وكان استغلال الجماعات السياسية والدينية لهذا التراث الثقافي الغني ضاراً في المقام الأول بالنسيج الاجتماعي والثقافي للعراق، وهو ما يعكس أوجه إخفاقٍ عميقة من جانب كل من النظام السياسي والشركاء الدوليين. وتشكل آليات استغلال التراث الثقافي في العراق وأساليب هذا الاستغلال وتأثيراته موضوع هذه الورقة.

إن التراث الثقافي لا يوجد في فراغ، وهو لا يتعلق بالماضي وحده. وفي العراق، أصبح هذا التراث جزءاً لا يتجزأ من العملية السياسية في الوقت الحاضر، وبخاصة في أعلى مستويات السلطة. تضع هذه الورقة إطاراً ذا صلة بالسياسات لفهم التراث الثقافي باعتباره مكوناً مهماً للسياسة في العراق اليوم، ولوضع معايير لتحسين إدارة التراث في المستقبل. ولهذا الغرض، فإننا نطرح هنا مفهوم "افتراس التراث" –الذي يُعرف بأنه الاستغلال المدمر للموارد الثقافية لأغراض سياسية– ونقيّم تداعياته.

يمتاز العراق بامتلاكه أكثر من ١٥٠٠٠ موقع أثري، وما يفوق ذلك بكثير من المباني الأثرية والدينية والمعالم والمراكز التاريخية، فضلاً عن المحفوظات والمخطوطات والآثار الثقافية واللوحات الفنية ذات الأهمية الوطنية. ومع ذلك، يعاني العراق من خسارة ثقافية بمعدلات غير مسبوقة. كذلك فإن "التراث غير المادي" –وهو تجسيد لهويات الناس ولتاريخ العراق الغني وثقافاته المشتركة– يتآكل بوتيرة مماثلة. وتؤكد هذه الورقة أن هذه الخسائر، واستيلاء النخب السياسية على التراث الثقافي العراقي، ليست فقط نتيجة للدكتاتورية والصراع، ولكن أيضاً نتيجة لنظام تقاسم السلطة الطائفي بعد عام ٢٠٠٣، القائم على النُّخَب، والذي يقوم إلى حد كبير على تسييس الهويات والثقافة المتنوعة للبلاد وتمزيقها.

لقد ألحقت عقود من الإهمال والعقوبات والصراع –بما في ذلك عواملٌ مثل الاحتلال الأميركي وصعود الدولة الإسلامية (داعش)– خسائر فادحة بالتراث الثقافي العراقي. وهذا معروف تماماً. إلا أن قدراً ضئيلاً من الاهتمام أُولِي للأساليب التي يجري بموجبها تقسيم الموارد الثقافية بين النخب الدينية والسياسية التي تهدف إلى ترسيخ وجودها وحكمها. فالتراث الثقافي هو في الواقع ساحة رئيسة للتنازع على الدولة؛ ولذلك يمكن أن يلقي الكثير من الضوء على الديناميات الداخلية للبلاد. وعلى وجه التحديد، فإن مفهوم افتراس التراث –الذي يُبرز كيفية قيام المراكز الرئيسة للسلطة السياسية والدينية بإعادة تشكيل التراث الثقافي العراقي– يوفر مدخلاً إلى المناقشات حول مستقبل البلاد.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن التلاعب بالتراث الثقافي العراقي لا يهدف إلى إضفاء الشرعية على الجماعات السياسية والدينية فحسب، بل يرمي في نهاية المطاف إلى إعادة تشكيل العراق بما يتماشى مع أولويات المصالح الدينية والعرقية القومية لما بعد عام ٢٠٠٣. وثمّة وفرةٌ في دراسات الحالة التي تتناول افتراس التراث في العراق، وتوضح الأمثلة الواردة في هذه الورقة –من بابل وبغداد

وأربيل والموصل وسامراء وغيرها الكثير- كيف أعيدت صياغة التراث الثقافي لخدمة أهداف الفاعلين الطائفيين الذين يسعون إلى تشكيل المجتمع لتحقيق غاياتهم الخاصة.

إن ما يمكن وينبغي أن يكون مورداً مشتركاً لتطوير العلاقات الودية على نطاق المجتمع بأسره يخضع بدلاً من ذلك للاستغلال الممنهج والافتراسي، مما يؤدي إلى إثراء وتمكين جماعات المصالح الضيقة وإقصاء العديد من المواطنين عن الثقافات والمجتمعات العراقية المشتركة. ويعكس تشتُّت التراث الثقافي الانقسامات السياسية التي تعاني منها البلاد نفسها. ويشمل ذلك إنشاء مؤسسات مستقلة على صلة بالتراث، ولا سيما في إقليم كردستان العراق، وبروز أوقاف دينية تعزز المصالح العرقية والدينية دون الوطنية. ونتيجة لذلك، أصبحت روايات الإقصاء وتعزيز الاختلافات الدينية والثقافية أساسية لكيفية إدارة السياسة، وهي سمة رئيسة من سمات افتراس التراث. ويزداد قلق المجتمعات المحلية والمجتمع ككل بشأن كيفية استغلال النخب السياسية للتراث الثقافي والديني، وعلى نطاق أوسع، لاستغلال السرديات بشأن الماضي.

قبل عام ٢٠٠٣، كانت الدولة المركزية تدير التراث الثقافي العراقي وتسيطر عليه. وفي حين أن جميع الممتلكات الثقافية والتراث الثقافي العراقي لاتزال من الناحية النظرية ملكاً للدولة، فإن هذا المزيج من الأوصياء المتعددين والأطر القانونية المتعارضة والمصالح المتنافسة يعقد آفاق بناء الدولة وحماية الموارد الثقافية وتطوير اقتصاد مستدام لما بعد النفط. وحتى في سياق حالة الطوارئ الثقافية المستمرة في العراق -الناشئة عن الأضرار الجسيمة التي لحقت بالعراق منذ عام ٢٠٠٣- فإن وزارة الثقافة والسياحة والآثار وغيرها من مؤسسات الدولة المركزية تفتقر إلى الدعم المالي الكافي لتقديم الخدمات الأساسية مثل الأمن في المواقع الأثرية الرئيسة، وتدابير الحفظ في الطوارئ، والتوثيق، والحماية الثقافية.

بل إن العراق مضطر بدلاً من ذلك إلى الاعتماد على المنظمات الأجنبية والممولين الأجانب، الذين كثيراً ما تكون مصالحهم محدودة وقصيرة الأمد، ولا تتماشى دوماً مع احتياجات العراق. وفي العديد من الحالات، تجاوزت هذه المؤسسات الأميركية والأوروبية القوانين العراقية وعملت مع الجهات الفاعلة العراقية دون الوطنية بدون موافقة الدولة أو معرفتها. وتقدم هذه الورقة أمثلة على أن التراث الثقافي أيضاً مسألة تتعلق بالسيادة الوطنية. ففي العديد من الحالات -وخاصة في إقليم كردستان- قامت برامج التراث الأميركية والأوروبية، بما في ذلك الحفريات ومشاريع إعادة التأهيل الثقافي، بتطبيع تجزئة العراق من خلال تجاهل مؤسسات الدولة المحلية وأطرها القانونية واستبعادها. وكثيراً ما تكون هذه التدخلات شكلاً آخر من أشكال الاستغلال. على سبيل المثال، استفادت مؤسسات التراث الدولي من تخصيص مئات الملايين من الدولارات منذ الدمار الذي أحدثه تنظيم داعش من عام ٢٠١٤ فصاعداً، لكن المخرجات على الأرض لم تعكس هذا الاستثمار بوجه عام.

ينطوي افتراس التراث على محوٍ تاريخي متعمَّد بهدف ضمان إعادة صياغة التراث الثقافي وفقاً للمصالح السياسية.

ومن الجدير بالذكر أن افتراس التراث -سواء في إقليم كردستان العراق أو في بقية البلاد- يرتبط بعملية بناء تاريخ جديد. وقد سعى صدام حسين وراء مشاريع كبرى تمولها الدولة تهدف إلى إعادة كتابة تاريخ العراق،[1] وذلك بهدف تعزيز رؤيته الخاصة للبلاد. وعلى نحو مماثل، انخرطت النخب السياسية في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ -وعلى وجه التحديد الجماعات السياسية الكردية والشيعية- في عمليات واسعة النطاق لإعادة كتابة التاريخ من خلال توظيف مثل هذه المشاريع لتبرير إجراءاتهم السياسية وسيطرتهم على الدولة العراقية.

ويمكن ملاحظة بُعدٍ آخر للمشكلة في النمو السريع للجامعات التي تسيطر عليها الأحزاب السياسية، على حساب الاستقلال المعرفي والأكاديمي.[2] وفي عدد متزايد من الحالات، يُطلب من طلاب الماجستير والدكتوراه (خاصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية) تنقيح أطروحاتهم بما يتماشى مع الإملاءات السياسية.[3] وفي مجال التراث الثقافي على وجه التحديد، يتفاوت التدخل السياسي ما بين الاستيلاء الثقافي والتلفيق التاريخي، ومحو المواقع الثقافية والدينية جزئياً أو كلياً وإعادة هيكلتها. وعلى نفس المنوال استُغِلت الهويات من قبل النخب السياسية داخل نظام المحاصصة السياسية، ما شجّع المشاريع الانفصالية لبناء الدولة التي زعزعت استقرار البلاد.

---

١ ديفيس، إي (٢٠٠٥)، "للتاريخ أهميته: الماضي كمقدمة لبناء الديمقراطية في العراق"، أوربيس، ٤٩ (٢)، ص ٢٢٩-٤٤ https://www.researchwithrutgers.com/en/publications/history-matters-past-as-prologue-in-building-democracy-in-iraq.

٢ للمزيد انظر تشوماني، ك. (٢٠٢١)، "لماذا يفر أكراد العراق إلى أوروبا؟"، مجلة نيولاينز، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١ https://newlinesmag.com/reportage/why-are-iraqi-kurds-fleeing-to-europe.

٣ راجع أيضاً كوشناو، س. (٢٠٠١)، "غضب مسيحي من رسالة جامعية بالموصل.. لجنة التعليم في مجلس النواب تتدخل، ومشرف الرسالة لروداو: لا تُسئ للدين [بالعربية]، روداو https://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/310120213؛ انظر أيضاً شفق نيوز (٢٠٢١). جامعة السليمانية تحظر استخدام "شمال العراق" في الرسائل الأكاديمية، ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١ https://www.shafaq.com/ar/Kurdistan/Al-Sulaymaniyah-University-bans-using-North-Iraq-in-academic-theses

وعموماً ما تنطوي التدخلات الرامية إلى التلاعب بالتراث الثقافي على أكثر من عنصر واحد من العناصر المذكورة أعلاه وتشمل تغييرات في التراث الثقافي المادي وغير المادي. وسواء من خلال الإجراءات التي تقرها الدولة أو الآليات القانونية أو التعبئة السياسية الطائفية والدينية للدعم العام، ينطوي افتراس التراث على محو تاريخي متعمد بهدف ضمان إعادة صياغة التراث الثقافي وفقاً للمصالح السياسية.

وينبغي أن يكون قلبُ مسار هذا التحول في الثروات الثقافية والدينية العامة للعراق –فضلاً عن معالجة الإهمال المتفشّي وعدم دعم الحكومة لمؤسسات مثل وزارة الثقافة والسياحة والآثار (الهيئة العامة للآثار والتراث)– من أولويات صانعي السياسات والمؤسسات الثقافية/الأثرية. كما ينبغي معالجة انعدام الدعم الرسمي للمجتمع المدني والمؤسسات التعليمية وغيرها من المؤسسات المعنية.

وما لم يتم وضع استراتيجيات جديدة وتنفيذها، وما لم يرتقِ الحفاظ على التراث الثقافي غير الحزبي إلى أعلى مستويات صنع السياسات المحلية والدولية، فإن المسار السياسي الحالي للعراق سيؤدي إلى مزيد من التدهور في الموارد الثقافية والوئام الاجتماعي. وتهدف هذه الورقة إلى أن تكون بمثابة نداء تنبيه ليس فقط لأولئك المعنيين بالتراث الثقافي في حد ذاته، ولكن أيضاً للمؤسسات الوطنية والدولية والجهات المانحة والحكومات والجهات الفاعلة الرئيسة الأخرى المعنية بالاستقرار والمستقبل الأعمّ للعراق والشرق الأوسط.

الإطار التوضيحي ١. افتراس التراث في العراق - من واقع التجربة الشخصية

فيما يلي سرد لتجارب أحد المؤلفين المشاركين، وملاحظاته/ها بشأن تدمير التراث الثقافي، من خلال البحث الميداني في العراق.

استغرقت الرحلة من بغداد إلى سامراء، في محافظة صلاح الدين، أقل من ساعتين. وبعد عبورنا عدة نقاط تفتيش على الطريق السريع-كانت آخرها تحت إدارة سرايا السلام التابعة للتيار الصدري، وهي جزء من قوات الحشد الشعبي- دخلنا المدينة. كانت سامراء لفترة وجيزة عاصمة الدولة العباسية في القرن التاسع، وهي تضم المسجد الكبير ومئذنته الملوية أو الحلزونية الشهيرة، التي تُعد جزءاً من مدينة سامراء الأثرية، وهي أحد مواقع التراث العالمي لليونسكو.[٤]

كما تضمُّ سامراء الجامع العسكري الذي يحتوي مرقدَي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري وهما من أئمة الشيعة؛ وقد هاجمت القاعدة هذا الموقع في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، وأدى تدميره جزئياً إلى صراع طائفي واسع النطاق. وأعيد بناء المسجد في السنوات الأخيرة من قبل الوقف الشيعي، وهي مؤسسة شبه حكومية مسؤولة عن الممتلكات الثقافية الدينية الشيعية. واليوم، أصبح المرقد والمساجد التاريخية والمواقع الثقافية المتاخمة مؤمّنة داخل منطقة مسيَّجة تغطي معظم وسط سامراء. وبينما كنا نسير راجلين أمام إحدى نقاط التفتيش الأمنية، دخلنا الشارع الرئيسي المؤدي إلى المسجد، وبدا من المتاجر التي أغلقت في ذلك اليوم، أن مدينة سامراء التي كانت مزدحمة في السابق أصبحت الآن موجهة بشكل متزايد لخدمة السياحة الدينية من خارج المحافظة.

وعلى الرغم من أن مسجد العسكري واحد من أبهى المساجد العراقية، إلا أن المنطقة المحيطة به بدت مهملة. وفي إطار توسعة المسجد، فإن البيئة المعمارية ذات الأهمية التاريخية في وسط سامراء (الذي شملته المنطقة المسيَّجة الأمنية الجديدة) كانت آخذة بالتحول التدريجي من قِبل الوقف الشيعي. ويجري هدم عشرات المباني وغيرها من المواقع التراثية التي تعود إلى الحقبة العثمانية لإفساح المجال أمام توسع المسجد، ولإنشاء بنية تحتية للسياحة الدينية التي لم تبدأ في التبلور إلا في السنوات الأخيرة لأسباب تتعلق بعدم الاستقرار وانعدام الأمن عموماً في المحافظة.

كذلك أدى "ترميم" المنطقة إلى تشريد عشرات الآلاف من الأسر السنية، وهو ما جعل الحياة الثقافية لسامراء -التي تتمحور الآن إلى حد كبير حول العسكري- أقل تنوعاً.[٥] ويمكن أيضاً تفسير هذا التحول في بعض جوانبه على أنه نتيجة لتفجيرات تنظيم القاعدة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والهجمات اللاحقة من قبل داعش في عام ٢٠١٤: إذ جرى نقل المسؤوليات الأمنية إلى سرايا السلام، ما يدل على ضعف جهاز أمن الدولة المركزي في العراق. وفي الواقع، كان من بين العوامل الرئيسة في تدخُّل سرايا السلام واقع أن الموالين لداعش في مدينة تكريت، في نفس المحافظة، قد ارتكبوا مجزرة بذبح أكثر من ١٩٠٠ من طلاب القوات الجوية الشيعة في معسكر سبايكر في حزيران/يونيو ٢٠١٤.[٦] لكن تعامل سرايا السلام الذي يغلب عليه الطابع الأمني في التعامل مع مثل هذه الأحداث أدى أيضاً إلى تغيير ديموغرافي في سامراء.

---

٤ نورثيدج، أ. (٢٠٠٨)، الطبوغرافيا التاريخية لسامراء، لندن: المعهد البريطاني لدراسة العراق http://www.bisi.ac.uk/content/samarra-studies-publication-series؛ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (بدون تاريخ)، مدينة سامراء الأثرية https://whc.unesco.org/en/list/276

٥ القبس (٢٠٠٦)، "تهجير ٥ آلاف عائلة منذ تفجير سامراء"، ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٠٦ https://alqabas.com/article/174645؛ القدس العربي (٢٠١٦)، "على خطى ديالى ... سامراء تتشيع و"الحشد الشعبي" يغير التركيبة السكانية للمدينة"، ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦ https://www.alquds.co.uk/%EF%BB%BF%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AE%D8%B7%D9%89-%D8%AA%D8%AA%D8%B4%D9%8A%D8%B9-%D9%8%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%B3%D8%A7%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D8%AA%D8%B4%D9%8A%D8%B9-%D9%8%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B4%D8%AF-%D8%A7//

٦ انظر أيضاً أنغور، يو. يو.(٢٠١٩) ، "المركزية الأوروبية في البحث عن العنف الجماعي"، في برولسما، م.، دي بروين، ولوك، م. (تحرير) (٢٠١٩)، المركزية الأوروبية: في التاريخ والذاكرة الأوروبية، أمستردام: منشورات جامعة أمستردام.

إلى جانب التحول المذكور أعلاه في التراث الثقافي للمدينة.[٧] وعلى سبيل المثال، جرى إغلاق مسجد يديره الوقف السني، مقابل مسجد العسكري، وطالب به الوقف الشيعي كواحد من مساجده.[٨]

ومما أثار جزع الأغلبية السنية من السكان أن مركز المدينة التاريخي في سامراء -بما في ذلك أصول الدولة المملوكة للسلطات المركزية وسلطات المحافظات- أصبح بالتالي خاضعاً لسيطرة الوقف الشيعي وحيازته. وأدى استغلال الوقف للموارد الثقافية والدينية للمدينة، واتجاهه لأعمال البنية التحتية داخل المنطقة المسيَّجة، إلى تغيير جوهري في طابع واحدة من أهم المدن العراقية. (كما جرت تطورات مماثلة أيضاً في أجزاء أخرى كثيرة من البلاد).

وعلى الرغم من أن تداعيات ذلك على المجتمع المحلي لم تُدرَس بعد، إلا أنه كان من الواضح من محادثاتنا في المنطقة أن علاقات الناس بالمرقد الشيعي كانت تتشكل من خلال الروايات حول ماضي المدينة المضطرب. والواقع أن العلاقات بين الطائفتين التي كانت تتسم بالود والاحترام المتبادل قد تحولت إلى توجُّس وشكوك، كما ذكر ممثل عن المجتمع المحلي:

> لم تعد سامراء كسابق عهدها، لقد تغيَّر العديد من الأشياء منذ تفجيرات [المسجد العسكري]. لا يمكننا التحدث علناً عما يحدث هنا، نشعر بالخوف. يجري تحويل المدينة عن قصد ونحن بلا رأي - نحن مستبعدون. أنا أتحدث نيابة عن المجتمعات السنية في المدينة. العلاقات بين السلطات الدينية الشيعية والمجتمعات السنية هنا فاترة للغاية وتتَّسم بالشك.[٩]

وتفاقم الخلاف الاجتماعي الذي ألمح إليه هذا الممثل المجتمعي من جراء الاتهامات بأن المجتمعات المحلية السنية وقوات الأمن كانت مسؤولة إما بشكل مباشر أو ضمني عن هجمات عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، وبالتالي كانت مسؤولة عن تدمير الموقع. ولا تزال هذه الشكوك والتلميحات تسمم العلاقات بين الطوائف داخل سامراء.

كانت نتيجة كل الاضطرابات المذكورة أعلاه أنه لم يكن في وسع الأوساط السنية سوى الشعور بأن مسجد العسكري بات الآن يمثّل موقعاً مخصصاً لخدمة مصالح الوقف الشيعي، ويُستخدم لتغيير سامراء نفسها، أكثر من كونه موقعاً عراقياً مشتركاً.

الإطار التوضيحي ٢. من المسؤول عن حماية التراث الثقافي العراقي؟

للدولة العراقية الحق والواجب بموجب القانون الوطني والدولي في حماية ممتلكاتها الثقافية. والواقع أن الآثار المادية الهامة من الناحيتين الأثرية والتاريخية لبلد ما هي من أملاك الدولة وتُعرَّف في القانون الدولي بأنها ممتلكاتها الثقافية، التي يقع على عاتق جميع الدول الأطراف واجب حمايتها، في وقت السلم وفي حالات النزاع.[١٠]

نظرياً على الورق، ينص القانون في العراق على بعض أوجه حماية التراث، كما أن العراق من بين الدول التي صدَّقت على اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ لحماية الملكية الثقافية في حالة نشوب صراع مسلح، وكذلك على اتفاقية عام ١٩٧٢ المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي. وبالتالي، يقع على عاتق الحكومة العراقية واجب رعاية التراث الثقافي للبلاد حتى في حالة الصراع.[١١]

وبموجب قانون الآثار والتراث العراقي (رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٢)، فإن مسؤولية الدولة عن التراث تأتي في المقام الأول من خلال الهيئة العامة للآثار والتراث، وهي هيئة تابعة لوزارة الثقافة والسياحة والآثار.[١٢] ويقع مقر الهيئة في مجمَّع المتحف العراقي في وسط بغداد، بالإضافة إلى وجود مكاتب لها والإشراف على متاحف المحافظات في كل محافظة باستثناء إقليم كردستان العراق. وتشمل مسؤوليات الهيئة الحفاظ على قاعدة بيانات مركزية تضم أكثر من ١٥٠٠٠ موقع تراثي؛ والإشراف على كل من الحفريات الأثرية العراقية والدولية؛ وإدارة المواقع وحمايتها وحفظها. وهي مكلفة أيضاً بالاحتفاظ بقوائم جرد مركزية للموجودات التراثية، من الاكتشافات الأثرية إلى المخطوطات والتحف الإثنوغرافية؛ وتخزين تلك الموجودات بأمان وبحالة جيدة؛ وإجراء البحوث والتثقيف العام، ولا سيما من خلال متاحفها.
ويتمثل عنصر آخر من عناصر اختصاص الهيئة في استعادة القطع الأثرية التراثية المنهوبة والمسروقة، سواء داخل البلاد أو على الصعيد الدولي. وتناطُ بالمديريات التي تضمها وزارة الثقافة والسياحة والآثار المسؤولية عن التراث غير المادي، مثل الموسيقى والفنون والثقافة خلال القرنين الماضيين. وقد أقر برلمان كردستان العراق قوانين منفصلة تتعلق بالتراث الثقافي في إقليم كردستان، بما في ذلك قانون إدارة وحماية الآثار والتراث في إقليم كردستان.[١٣]

---

٧ القدس (٢٠١٦)، "على خطى ديالى...".
٨ الساعة (٢٠٢١)، "لرفضه ضم الجامع الكبير للعتبة..إحالة مدير الوقف السني في سامراء للتحقيق"، ١٠ أيار/ مايو ٢٠٢١ https://alssaa.com/post/show/3488
٩ مقابلة أجراها المؤلف مع شخصية بارزة في المجتمع في سامراء، العراق، ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠٢١.
١٠ بوسز، ي. أ (٢٠٠٧)، "الحماية الدولية للممتلكات الثقافية: بعض الملاحظات المتشككة"، مجلة شيكاغو للقانون الدولي، ٨ (١)، ص ٢١٣ - ٣٢ https://chicagounbound.uchicago.edu/cjil/vol8/iss1/12.
١١ اليونسكو (بدون تاريخ)، "الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي" https://whc.unesco.org/en/conventiontext
١٢ يمكن الوصول إلى النسختين العربية والإنجليزية من القانون من خلال اليونسكو (بدون تاريخ)، "قائمة قوانين التراث الثقافي الوطني" https://en.unesco.org/cultnatlaws/list
١٣ برلمان كردستان - العراق (٢٠٢١)، "البرلمان يمرر قانون إدارة وحماية الآثار والتراث في إقليم كوردستان، ٣٠ نيسان/ أبريل، ٢٠٢١ - https://www.parliament.krd/english/parliament-activities/latest-news/posts/2021/april/parliament-passes-law-on-management-and-protection-of-archeology-and-heritage-in-kurdistan-region.

٠٢

السياق التاريخي - الصراع وزعزعة الاستقرار

يشكل ترويج التراث الثقافي وحمايته أولويتين وطنيتين، وإن كانتا قد استُخدمتا لتحقيق أهداف سياسية، في السنوات الأولى من حكم صدام حسين. غير أن العقوبات الاقتصادية وعدم الاستقرار بعد انتهاء الصراع أدَّيا لاحقاً إلى شيوع نهب الآثار وانهيار قدرة الدولة على إدارة الممتلكات الثقافية.

منذ تأسيس الدولة العراقية، وحتى عام ٢٠٠٣، كان التراث الثقافي سمة من السمات المكوِّنة لسياسة الدولة الوطنية. وركزت الدولة في الغالب على تاريخ ما قبل العهد العثماني في العراق، وأبرزت أولوية التراث الثقافي كرمز للأمة، وموّلت قطاعَي التراث والفنون وأولتهُما كبير الدعم. إلا أن تجليّات نشوء الدولة العراقية وتطورها مع مرور الوقت –بدءاً بكونها انتداباً، فنظاماً ملكياً، فجمهورية، فدكتاتورية فديمقراطية شبه فعّالة– أخذت مسألة تسييس التراث الوطني في اتجاهات مختلفة ما بين شدٍّ وجذب.[١٤]

وفي حين أقصت سلطات الانتداب البريطاني إلى حد كبير العراقيين عن توليد المعرفة واستخدامها بشأن الماضي القديم للأمة الجديدة، فقد اختارت الدولة البعثية تراث ما قبل العهد العثماني لتسخيره في سردية انتصار الوحدة الوطنية التي قللت من أهمية التنوع الهُويّاتي لصالح التاريخ الإمبراطوري من أعلى إلى أسفل.[١٥] ونظراً لأن الماضي وُظِّفَ لأغراض بناء الأمة، فقد حظي قطاعا علم والآثار والتحف الأثرية في السبعينيات والثمانينيات بدعم غير مسبوق من الدولة. ولعلّ المثال الأشهر في هذا الصدد هو الاهتمام الخاص الذي أولاه صدام حسين لمدينة بابل الأثرية وما أحاط بترميمها من تعقيد.[١٦] فقد حاول رئيس العراق آنذاك تخليد نفسه من خلال موضوعة الآثار واستغل التراث الثقافي والفنون كجزء من أجهزة حُكمه. وفي حالة بابل، بيّنت العملية كيف يرتبط استخدام التراث ارتباطاً وثيقاً بعملية تشكيل الدولة وفقاً للمقاييس الشخصية.

وفي ظل عدم الاستقرار والانتفاضات التي أعقبت حرب الخليج عام ١٩٩١، تعرضت متاحف المحافظات في جنوب العراق للنهب من قبل المجرمين والعصابات المنظمة، وغمرت الآلاف من القطع الأثرية الأسواقَ الدولية للآثار.[١٧] ودمرت العقوبات الدولية التي فُرِضت منذ أوائل التسعينات إلى عام ٢٠٠٣ التراث الثقافي للعراق، إذ انخفض تمويل الدولة لحمايته وحفظه وترويجه إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. وجرى سحبُ تمويل مؤسسات التراث التابعة للحكومة المركزية، في حين غادر خبراء التراث الذين لم يعودوا قادرين على

---

١٤ انظر أيضاً غيرشون ليونتال، د. (٢٠١٤)، "قادسية صدام: الدين والتاريخ في خدمة الدولة والإيديولوجيا في العراق البعثي"، ٥٠ (٦)، ص. ٨٩١-٩١٠ https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/00263206.2013.870899

١٥ برناردسون، م. (٢٠١٥)، استعادة الماضي المنهوب: علم الآثار وبناء الأمة في العراق الحديث، أوستن: منشورات جامعة تكساس؛ الجيلاني-فير، ل. (٢٠١٤)، "الأركيولوجيا والسياسات في العراق"، في براون، ب. أ وفيلدمان، م. أ. (تحرير) (٢٠١٢)، مقاربات نقدية لفن الشرق الأدنى القديم، بوستن وبرلين: دي جروتر؛ متحف أشموليان (٢٠٢٠-٢١)، معرض "ملكية الماضي: من بلاد الرافدين إلى العراق" https://www.ashmolean.org/event/owning-the-past؛ بارام ، أ. (١٩٨٣)، هوية بلاد ما بين النهرين في بعث العراق، دراسات الشرق الأوسط، ١٩ (٤)، ص. ٤٢٦-٥٥ https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/00263208308700561?journalCode=fmes20

١٦ شوارتز، إيه. إي. (١٩٩٠)، "بابل صدام حسين"، واشنطن بوست، ٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٠ https://www.washingtonpost.com/archive/opinions/1990/04/04/saddam-husseins-babylon/dbc684ee-3d14-493c-b016-35a6f10e2bae.

١٧ بيكر، هـ. وآخرون. (١٩٩٢-١٩٩٦)، التراث المفقود: الآثار المنهوبة من متاحف محافظات العراق، الكتيبات ١-٣، شيكاغو: المعهد الشرقي في جامعة شيكاغو http://oi-archive.uchicago.edu/OI/IRAQ/lh.html

إعالة أنفسهم الخدمةَ أو فرُّوا من البلاد. وحاول آخرون الحفاظ على تماسك الخدمة مع التركيز على أساسيات منع النهب في المواقع الأثرية النائية حتى في الوقت الذي كانت فيه حفنة من الشخصيات البعثية المؤثرة معروفة على نطاق واسع بأنها تدير عمليات تهريب مربحة.

ومع خنق العقوبات الدولية لاقتصاد العراق، أدى العوز إلى نهب المواقع الأثرية الرئيسة، مع عودة أعداد كبيرة من التحف الأثرية إلى الأسواق الدولية (مثلما كان الحال في عام ١٩٩١).[١٨] وفي الوقت نفسه، أدى إنشاء إقليم كردستان في شمال العراق في عام ١٩٩١ إلى قيام هياكل حكم موازية، بما في ذلك الهياكل المسؤولة عن الآثار والتراث. ومنذ ذلك الحين، سعت حكومة إقليم كردستان إلى صياغة هوية ومؤسسات كردية موجهة نحو الاستقلال، وعملت على دمج التراث الثقافي في أجندة سياسية عرقية قومية. كذلك استضاف الإقليم أعداداً متزايدة من المشاريع الأثرية الدولية، بل إن حكومة إقليم كردستان تصدر تراخيصها الخاصة لعمليات التنقيب عن الآثار في محاولة لإضفاء الشرعية على سيطرتها على الأراضي التي حازتها حديثاً. وتتواصل هذه العملية حتى اليوم، بما في ذلك في ما يسمى "بالمناطق المتنازع عليها" مثل مقاطعات ديالى وكركوك ونينوى.[١٩]

كانت زيادة تدهور المجتمع المدني العراقي والطبقات المتعلمة نتيجة رئيسة للعقوبات التي أدت أيضاً إلى انهيار النظام الجامعي. وأسفرت العزلة الدولية عن فقدان عدد كبير من الأكاديميين والمهنيين في مجال التراث لمهاراتهم. وكان من شأن هذا "الاستنزاف للأدمغة" عدم بقاء سوى القليل للتدريس أو للتعلُّم؛ وحيثما استمر التدريس، فقد كان ذلك بموارد ضئيلة وبالية دون تغيير منذ الثمانينات. أمّا على الصعيد الدولي، وعلى النقيض من ذلك، أدى الانقطاع القسري عن التنقيب إلى زيادة هائلة في نشر نتائج العمل الميداني، وعزز تطوير نظريات ومنهجيات وتكنولوجيات جديدة، وحتى مجالات كاملة مثل دراسات التراث الثقافي – التي لم يكن العراقيون قادرين على الوصول إليها. ولم تُردَم بعد الفجوة بين المعرفة العراقية والمعرفة الدولية بشأن ماضي البلاد، وكانت على وجه العموم عاملاً مساهماً في استغلال العراق وتراثه الثقافي. وهناك أمثلة كثيرة على هذه الأضرار أكثر من أن تُحصى، وإن كانت كلها مرتبطة بزعزعة استقرار العراق منذ التسعينيات، وقد تفاقمت بسبب انعدام الاستقرار هذا. وبوصفه مستودعاً للمعرفة العالمية، لا يزال تاريخ العراق وتراثه الثقافي هدفاً للافتراس، وهو الحال الذي سلّطت عليه الضوء حيازةُ متحف الكتاب المقدس الأميركي لأكثر من ١٢٠٠٠ قطعة أثرية ثقافية من العراق ومصر، اكتُشف لاحقاً أنها نُقِلت من تلك البلدان بشكل غير قانوني، ومن بينها "لوح حلم جلجامش".[٢٠]

نُقلت محفوظات دار الكتب والوثائق الوطنية ومحفوظات المكتبة اليهودية -وهي مجموعة من القطع الأثرية والمخطوطات والكتب التي تقتنيها الجالية اليهودية العراقية- إلى الولايات المتحدة، من أجل حفظها على ما افتُرض، إلاَّ أنه لم يتسنّ إعادتها بعد إلى العراق.

وكان التراث الثقافي موضوعاً لهجوم متجدد في عام ٢٠٠٣ – وكان أبرز تجلياته الرمزية نهبُ متحف العراق وغيره من المؤسسات الثقافية الرئيسة في ربيع ذلك العام.[٢١] أدى انهيار السلطة ومؤسسات الدولة بسبب الاحتلال الأميركي إلى النهب المنهجي للمواقع الأثرية في جنوب البلاد. وقد غمرت عشرات الآلاف من القطع الثقافية العراقية الأسواق الدولية للقطع الأثرية والمقتنيات الخاصة، على الرغم من المحاولات الرامية إلى التعزيز المتسارع للقانون الدولي هذا الصدد.[٢٢] وسُرقت أيضاً لوحات ومخطوطات ومتعلقات ثقافية أخرى ذات أهمية وطنية تُلخص تاريخ العراق.[٢٣] ومن بين أبرز الوقائع، نُقلت محفوظات دار الكتب والوثائق الوطنية ومحفوظات المكتبة اليهودية –وهي مجموعة من القطع الأثرية والمخطوطات والكتب التي تقتنيها الجالية اليهودية العراقية– إلى الولايات المتحدة، من أجل حفظها على ما افتُرض. إلاَّ أنه لم يتسنّ إعادتها بعد إلى العراق.[٢٤] احتلت القوات الأميركية وجيوش أجنبية

---

١٨ برودي، ن. ج. (٢٠٠٦)، "العراق ١٩٩٠-٢٠٠٤ وسوق الآثار في لندن"، في برودي، ن. ج.، كيرسل، م. م.، لوك، سي. ووالكر تاب، ك. (تحرير)، التراث الثقافي وتجارة الآثار، غينزفيل: منشورات جامعة فلوريدا.

١٩ آيشبرغ، ك. (٢٠١٨)، "الأركيولوجيا والقومية والدولة: دراسة حالة عن حكومة إقليم كردستان العراق"، أطروحة البكالوريوس، ليدن: المستودع الرقمي لأطروحات الطلبة في جامعة ليدن https://hdl.handle.net/1887/66957

٢٠ فلود، أ. (٢٠٢١)، "السلطات الأميركية تصادر لوح جلجامش القديم من سلسلة متاجر هوبي لوبي"، الغارديان، ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠٢١ https://www.theguardian.com/books/2021/jul/28/ancient-gilgamesh-tablet-seized-from-hobby-lobby-by-us-authorities؛ فلود، أ. (٢٠٢١)، "عودة لوح حلم جلجامش رسمياً إلى العراق"، الغارديان،٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١ https://www.theguardian.com/books/2021/sep/21/gilgamesh-dream-tablet-to-be-formally-handed-back-to-iraq

٢١ بولك، م.، وشوستر، أ.م. ه (تحرير) (٢٠٠٥)، نهب متحف العراق، بغداد: الإرث المفقود لبلاد ما بين النهرين القديمة، لندن: أبرامز.

٢٢ ستون، ب. وباجالي، ج. ف. (تحرير) (٢٠٠٨)، تدمير التراث الثقافي في العراق، وودبريدج: بويديل برس.

٢٣ مدونة آسيا سوسيتي، (٢٠١٠)، "الحالة المحزنة لمجموعة الفن الحديث في العراق"، مدونة آسيا، ١٣ تموز/ يوليو ٢٠١٠ https://asiasociety.org/blog/asia/sad-state-iraqs-modern-art-collection.

٢٤ الأرشيف اليهودي العراقي (بدون تاريخ)، "الحفاظ على الأرشيف اليهودي العراقي" https://ijarchive.org

أخرى مواقع أثرية رئيسة، بما في ذلك بابل والحضر وسامراء وأور، وألحقت في كثير من الأحيان أضراراً جسيمة بها.[٢٥] كما واصلت الأحزاب السياسية بعد عام ٢٠٠٣ التدمير المتعمد للتراث الثقافي تحت شعار اجتثاث البعث، حتى لو كانت إزالة التماثيل والآثار لا علاقة لها بحزب البعث.

وبعد عام ٢٠٠٣، ظلت الهجمات المسلحة على رموز التراث الثقافي العراقي سمة مشتركة للمشهد السياسي والأمني. وقد دفعت الهجمات على الجماعات والرموز الدينية، مثل مجزرة كنيسة سيدة النجاة في عام ٢٠١٠، قطاعات كبيرة من الطوائف المسيحية العراقية إلى الفرار من البلاد، وهو رد أيده بعض الزعماء المسيحيين.[٢٦] واعتباراً من عام ٢٠١٤، شن تنظيم داعش هجمات على أماكن العبادة والمقابر والممثليّات الأخرى للمجتمعات العراقية. ولم يكن الغرض من هذه الأعمال زعزعة استقرار البلاد فحسب، بل أيضاً تطبيع العنف بين الطوائف والهجمات ضد الجماعات الثقافية والدينية والإثنية. وبفعله ذلك، كان تنظيم داعش بالطبع يسعى إلى إعادة تشكيل العراق بما يتماشى مع أجندة التنظيم الأصولي.

وقد ألحق العنف المتفشّي الضرر بالمجتمع العراقي وأصابه بالصدمة، مما أثَّر تأثيرا شديداً بوجه خاص على الجماعات غير المهيمنة أو الأقليات الثقافية والدينية والعرقية. فعلى سبيل المثال، اقتُلعت جماعتا المندائيين والبهائيين من جذورهما بسبب انعدام الأمن على مدى العقدين الماضيين أو نحو ذلك. وقد اختفت التعبيرات العلنية للعقيدة البهائية –وهي فرع جديد نسبياً من الإسلام الشيعي– نتيجة للتهديدات المستمرة، بسبب اتهامات من بعض الجماعات المسلحة والدينية بأن أتباعها دجالون شيعة وزنادقة وخدم لمصالح أجنبية.[٢٧] وهُدِم بيت بهاء الله، ذو الأهمية التاريخية في محلّة الشيخ بشار، على جانب الكرخ من بغداد، الذي أدرجته الهيئة العامة للآثار والتراث كمبنى تراثي، في عام ٢٠١٣ من قِبل الوقف الشيعي وبُنِيَ مسجد شيعي جديد في مكانه.[٢٨]

ويتحدث ناشط بهائي في بغداد، يعمل على زيادة الوعي بتاريخ الطائفة وماضيها الثقافي، عن آثار العنف المستهدِف والمتفشي منذ عام ٢٠٠٣ قائلاً:

> العراق بلدنا، نحن عراقيون وهذا منبَتُنا. لقد تعرضت طائفتنا للهجوم باستمرار ولا تُوفِّرُ لنا الحماية. الجماعات الدينية الشيعية المتطرفة تعتبرنا زنادقة، لقد اضطر العديد منا إلى الاختفاء عن الساحة ومعظمنا غادر البلاد، وعائلاتنا الآن مشتتة بين بلدان مختلفة، إذ يُنظَر إلينا من خلال معتقدنا، وليس كمواطنين عراقيين.[٢٩]

وقد أدى محو التراث الثقافي، في شكله المتطرف، إلى تسوية مواقع أثرية ودينية وثقافية بأكملها بالأرض. وفي الواقع، كان تدمير داعش للتراث الثقافي جزءاً لا يتجزأ من سياسة الجماعة، إذ سعت إلى محو الهويات المحلية وتوجيه تلك المحافظات التي سيطرت عليها نحو توجّه سياسي يلائم مصالحها الخاصة. والواقع أن عقيدة الجماعة وأعمالها سعت إلى القضاء على مجتمع العراق المتعدد الثقافات عن طريق العنف. وقد دمرت قوات داعش ومسؤولوها مئاتٍ من أماكن العبادة والمقابر والتماثيل وغيرها من المواقع الدينية والثقافية. كما شملت عملية محو هذه الأضرحة السنية، وارتكب أعضاء التنظيم فظائع بحق الإيزيديين التركمان الشيعة، وكذلك بحق السكان العرب السنة والشيعة.[٣٠] ومن المفارقات، وعلى الرغم من سياسته الإقصائية ثقافياً، استغل تنظيم داعش أيضاً الآثار العراقية كمصدر للدخل.[٣١] ولا يزال قدر كبير من التراث المادي وغير المادي في المحافظات المتضررة في حالة حطام.

ولئن سعت الجماعات المسلحة مثل القاعدة وداعش إلى إعادة تشكيل المشهد الثقافي، وبالتالي السياسي في العراق من خلال العنف، فإن افتراس التراث من قبل النخب السياسية العراقية قد جرى أيضاً في ظل الحماية القانونية من الدولة. وقد اتخذ هذا الافتراس شكل الاستملاك التدريجي وإعادة التنظيم. وكما نوقش أعلاه، واصلت الأحزاب السياسية الطائفية التغييرات في بابل وبغداد وأربيل وسامراء بهدف إقامة إقطاعيات عرقية ودينية مرسَّمة الحدود علناً. وبهذا المعنى، فإن السيطرة على الثروات الثقافية وإدماجها في الروايات الطائفية المتنافسة –موضوع الفصل التالي لهذه الورقة– هي في حد ذاتها أشكال من العنف الرمزي، ترتبط بإقامة حدود متباينة عن قصد بين التاريخ المشترك والمجتمعات أصلاً.

---

٢٥ كيرتس، ج. (٢٠١١)، "الحالة الراهنة لبابل"، في كانسيك كيرشباوم، ي.، فان إسس، م. ومارزان، ج. (تحرير)، بابل: ثقافة المعرفة في الشرق والغرب Babylon: Wissenskultur in Orient und Okzident، برلين: دي جروتر https://doi.org/10.1515/9783110222128

٢٦ شديد، أ. (٢٠١٠)، "هجوم على كنيسة بمثابة ضربة في قلب العراق"، نيويورك تايمز، ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ https://www.nytimes.com/2010/11/02/world/middleeast/02iraq.html

٢٧ بريتي، ت. (٢٠٠٧)، الاندماج، النزوح، الاجتثاث: أقليات العراق منذ عام ٢٠٠٣، لندن: مجموعة حقوق الأقليات الدولية.

٢٨ صحيفة المدى (٢٠١٣)، البهائيون والدولة العراقية: كتابة تأريخ غير رسمي، ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٣ https://almadapaper.net/view.php?cat=124839

٢٩ مقابلة أجراها الكاتب مع ناشط بهائي في بغداد، ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١.

٣٠ هاولي، إي (٢٠١٧)، "جرائم داعش ضد الشيعة: الإبادة الجماعية لتنظيم الدولة الإسلامية ضد المسلمين الشيعة، دراسات الإبادة الجماعية الدولية، ١١ (٢)، ص. ١٦٠ - ٨١ https://www.utpjournals.press/doi /abs/10.3138/gsi.11.2.02، بور، ج. (٢٠١٩)، الاستجابة والتعويضات عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في العراق: حالة التركمان الشيعة في تلعفر، كليّة لندن للاقتصاد LSE تقرير مركز الشرق الأوسط، لندن: http://eprints.lse.ac.uk/102145؛ هيومن رايتس ووتش (٢٠١٥)،"رأي: تذكر داعش ومذبحتها الأكثر دموية في العراق"، ١١ حزيران/ يونيو ٢٠١٥ https://www.hrw.org/news/2015/06/11/dispatches-remembering-isiss-bloodiest-massacre-iraq

٣١ سواريز-مانسيلا، م. (٢٠١٨)، "آثار الدم: شبكة تعمل بالنيابة في إسبانيا ساعدت في تمويل داعش من خلال الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية"، نشرة آرتوورلد لو ArtWorldLaw وسجلات ثيمز آند أثنيا Themis & Athenea، ٤ أيار/ مايو ٢٠١٨، مدريد: أرتوورلد لو http://artworldlaw.com/wp-content/uploads/2019/03/BloodAntiquities-IllicitTraffickingCulturalGoods-ConnectionTerrorism_MartaSMasilla.pdf، باولز، أ. (٢٠١٦)، "داعش والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية: تمويل الإرهاب من خلال الفن"، التحرر من الخوف، ٢٠١٦ (١١)، ص. ٦٤-٧١ https://www.un-ilibrary.org/content/journals/25190709/2016/11/7

٠٣
التراث الثقافي كموضوع للتنازع السياسي

تشكل الجهود المسيسة الرامية إلى الاستيلاء على تراث العراق جزءاً من التنافس الجاري للسيطرة على الدولة. كما يشمل هذا "الاستخدام الفعال للتراث كسلاح" إعادة صياغة الروايات الثقافية والتاريخية لدعم الأجندات الطائفية.

إذ يوفّر التراث الثقافي للنخب القومية والطائفية في العراق وسيلة لإضفاء المصداقية على أعمالها السياسية، وربط المزاعم بالماضي، وبالتالي إضفاء الشرعية على الجهود الرامية إلى الحصول على موارد الدولة ومؤسساتها. وقد ناضلت هذه النخب بشراسة للسيطرة على الممتلكات الثقافية والدينية في البلاد، كجزء من سجالٍ متواصل أوسع لتشكيل مستقبل العراق السياسي. وفضلاً عن تعقيد السياق السياسي الوطني، فإن افتراس التراث والتنافس بين النخبة على الممتلكات الثقافية والدينية يؤثران على ديناميكيات السلطة المحلية في المدن في جميع أنحاء البلاد، وبالتالي إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية لمناطق بأكملها.

وقد جرى تسييس التراث الثقافي في العراق إلى حد كبير من خلال مأسسة الحصص السياسية. وقد رُوِّجت المحاصصة، وفقاً لما يشار إليها في العراق، بصورة نشطة كجزء من سياسة الاحتلال الأميركية، التي كانت تهدف إلى استرضاء الجماعات التي اختارتها الحكومة الأميركية لقيادة العراق وإضعاف معارضة الوجود الأميركي.[٣٢] وكانت التعيينات في مؤسسات الدولة الرئيسة، بما في ذلك مناصب الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب، (ولا تزال) تستند إلى تقسيم عرقي طائفي للسلطة بين المصالح الكردية والشيعية والسنية على التوالي. وأسفر ذلك بدوره عن تقسيم أصول الدولة على أساس طائفي، بما في ذلك الموارد الثقافية.

وتواصل الجماعات السياسية الطائفية التماس مساحات جديدة لتنفيذ برامجها السياسية. وفي حين أصبحت هذه المناورات جزءاً من السياسة اليومية، كانت الطائفية سمة بارزة بشكل خاص لاستفتاء عام ٢٠١٧ في إقليم كردستان العراق، حيث سعت الأحزاب السياسية العرقية القومية الكردية إلى المطالبة بأراضٍ جديدة وحيازتها بناءً على الاختلافات العرقية والثقافية. وبالمثل، في الانتخابات الوطنية لعام ٢٠٢١، سعى تحالف عزم –وهو ائتلاف سياسي سني بارز– إلى الاستئثار بالهوية الثقافية لمصالحه الخاصة من خلال الإشارة إلى مسجد سامراء الجامع ومئذنته اللذينِ يعودان إلى العصر العباسي كمصدر للسلطة السنية والتجديد السياسي.[٣٣] ويُعدُّ استغلال الأحزاب السياسية للهويات العرقية والطائفية تكتيكاً شائعاً في عملية افتراس التراث، وكثيراً ما يُستخدم لتأمين السيطرة على الممتلكات الثقافية وكسب التأييد العام.

من خلال تضمين توزيع طائفي للسلطة داخل هيكل الدولة في العراق، أدى نظام المحاصصة من أعلى لأسفل إلى تبديد سلطة الدولة المركزية، وخلق بيئة مواتية لافتراس التراث. ومنذ عام ٢٠٠٣، انتقلت سلطات كبيرة من وكالات الدولة المركزية إلى مؤسسات خاضعة لسيطرة مستقلة، بما في ذلك إلى الأحزاب السياسية والجماعات الدينية وحكومة إقليم كردستان. وبالإضافة إلى ذلك، تم توزيع النفوذ داخل الوزارات المركزية، بما في ذلك وزارة الثقافة والسياحة والآثار، على الأحزاب السياسية الشيعية والسنية والكردية، حيث حقق

---

٣٢ اسماعيل، ت. ي. واسماعيل، ج. س. (٢٠١٥)، العراق في القرن الحادي والعشرين: تغيير النظام وصناعة دولة فاشلة، أبينغدون: روتليدج https://www.routledge.com/Iraq-in-the-Twenty-First-Century-Regime-Change-and-the-Making-of-a-Failed/Ismael-Ismael/p/book/9781138102088.

٣٣ كاظم، م. (@Mehiyar) عبر موقع تويتر، "فيديو لحزب سياسي يسيّس التراث الثقافي وموقع اليونسكو للتراث العالمي للمنارة العباسية والجامع الكبير في #سامراء كوسيلة لتأمين الأصوات السنية". كما يخضع رئيس هذا الحزب السياسي لعقوبات أميركية بسبب الفساد. # العراق، ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١ https://twitter.com/Mehiyar/status/1442636876955914243?s=20

نظام المحاصصة مكاسب غير متوقعة بعد الانتخابات للمصالح المتنافسة. وخارج إقليم كردستان العراق، حيث تترسَّخ السيطرة بين حزبين سياسيين رئيسيين، دمرت "لعبة تدوير" النفوذ السياسي هذه آفاقَ تطوير مؤسسات الدولة المتماسكة القادرة على الحكم، وتقديم الخدمات الكافية، ومعالجة الاحتياجات الثقافية المُلِحّة وحالات الطوارئ.

وتفاقم تشتُّتُ التراث الثقافي الوطني العراقي بإنشاء مؤسسات الأوقاف الدينية. وقد أنشئت الأوقاف الشيعية والسنية وغير الإسلامية نتيجة حل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية التي كانت قائمة قبل عام ٢٠٠٣. وأعيد رسمياً تخصيص المواقع الدينية والثقافية التابعة لطوائف مختلفة لهذه الكيانات الجديدة. وتخضع المواقع الدينية في العراق الآن لسيطرة مجموعات سياسية ودينية طائفية،[٣٤] يقرها الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ وقوانين منفصلة صدرت في عام ٢٠١٢ تشمل قانون ديوان الأوقاف الشيعية، وقانون ديوان الأوقاف السنية، وقانون ديوان الأوقاف المسيحية والأيزيدية والصابئة المندائية.[٣٥]

وعلى غرار الحالة في سامراء (انظر الإطار التوضيحي ١)، فإن فصل السلطة عن المؤسسات غير الحكومية وشبه الحكومية يعني أن المدن والأقضية والمحافظات يعاد تشكيلها ليس من أجل المصالح الوطنية على نطاق العراق، بل من أجل زيادة ترسيخ النخب الطائفية. فمحافظة بابل، على سبيل المثال، التي تقع في جوار بغداد وكربلاء والنجف، آخذة في التحول تدريجياً من خلال أعمال الجماعات الدينية. كان بابل ذات يوم مركزاً للتنوع الثقافي ومكوناً رئيساً للهوية الوطنية للعراق يحتوي على موقع التراث العالمي لليونسكو في بابل القديمة.

ومن الأمثلة المعروفة على افتراس التراث في بابل "إعادة تنظيم" مرقد النبي ذو الكفل الذي يقال إنه ينتمي إلى الجالية اليهودية التي كانت منفية إلى بابل في القرن السادس قبل الميلاد.[٣٦] وحتى عام ٢٠١٠، كانت الهيئة العامة للآثار والتراث هي الوصية على المُجمَّع الذي ضمَّ المرقد والكنيس اليهودي والمسجد والخانات المجاورة. غير أن ملكيتها نُقلت فيما بعد إلى الوقف الشيعي، على أساس ادعاء مفاده أنَّ الإمام علي أقام معسكراً وصلَّى في الموقع. وفي العقد الذي انقضى منذ توليه السيطرة على الموقع، نفَّذ الوقف الشيعي سلسلة من التدخلات لإزالة المعبد اليهودي وخانات العصر العثماني، وتوسيع المسجد وبناء مآذن جديدة.[٣٧]

وقد أدت معظم هذه التدخلات إلى تدهور جوهري في هذه الأيقونة التاريخية للهوية متعددة الثقافات والمشتركة بين المجتمعات، التي جسدت تاريخاً من التراث البابلي واليهودي والإلخاني والإسلامي والعثماني والحديث، من خلال إعادة تنظيم الموقع لخدمة الحجاج الشيعة. إن التحول المدبر سياسياً لموقع ضريح ذي الكفل والاستيلاء على إدارته في نهاية المطاف ليسا سوى مثال واحد على النمو السريع لشبكة من المواقع الدينية التي يسيطر عليها الوقف الشيعي تغطي البلاد. ويبيّن هذا من جديد كيف أن إدارة المواقع الثقافية والدينية قد وفرت وسيلة للمؤسسات السياسية والدينية لتوسيع سلطتها السياسية وتعميقها.

وعادة ما كان الاستيلاء الطائفي على المواقع التراثية مصحوباً بتحولات مماثلة في المناطق الإدارية. على سبيل المثال، أُعيدت تسمية الناحية المحيطة بمرقد النبي ذي الكفل باسم النخيلة (من ذي الكفل سابقًا)؛ وهذا الاسم الجديد هو اسم مسجد تاريخي كان يقع سابقاً في الموقع أو بالقرب منه، وذلك وفقاً للأوقاف الشيعية.

ويمكن أيضاً رؤية أدلة على نهج افتراسي في إدارة المواقع الثقافية والدينية المهمة تاريخياً في بابل ومحيطها. فعلى الرغم من أن الآثار القديمة نفسها محمية جزئياً، على الأقل اسمياً، من خلال تصنيف بابل لعام ٢٠١٩ كموقع تراث عالمي لليونسكو،[٣٨] إلا أن قائمة متزايدة من المواقع الفريدة من نوعها في محافظة بابل المحيطة أصبحت تدريجياً تحت سيطرة الوقف الشيعي وتم استيعابها في الاقتصاد السياسي التوسعي للوقف في هذه المنطقة.

وقد شهد افتراس التراث في هذه المنطقة، بهدف السيطرة على أراض جديدة، بناء مئات المساجد والمزارات، فضلاً عن التعديات على مواقع أثرية واسعة وارتكاب الانتهاكات بحقها.[٣٩] على سبيل المثال، في منطقة غير منقَّبةٍ إلى حد كبير من موقع بابل، شمل توسيع مرقد عمران بن علي تطوير سوق جديد موجَّه للسياحة وموقف للسيارات، بالإضافة إلى العمل على المسجد نفسه.[٤٠] وأدى استخدام الأسمنت والطوب والزجاج والمواد الحديثة الأخرى إلى الإضرار بسلامة المجمع الأثري الكبير في إساكيلا، وهو معبد قديم للإله مردوخ.[٤١]

---

٣٤ راجع حسن، حـ (٢٠١٩)، السلطة الدينية وسياسة الأوقاف الإسلامية في العراق، بيروت: مركز مالكوم هـ. كير كارنيغي للشرق الأوسط https://carnegie-mec.org/2019/03/29/religious-authority-and-politics-of-islamic-endowments-in-iraq-pub-78726.

٣٥ وزارة العدل العراقية (٢٠١٢)، "قوانين الوقف الديني لعام ٢٠١٢" https://www.moj.gov.iq/uploaded/4254.pdf

٣٦ زيد، أ. (٢٠١٥)، "مزار بابل اليهودي، مساحة مشتركة مع المسجد"، المونيتور، ١٤ مايو ٢٠١٥ https://www.al-monitor.com/originals/2015/05/iraq-babil-religion-jews-muslims.html.

٣٧ Ma قناة مولانا سيد علي رضا رضوي الرسمية عبر موقع YouTube (٢٠١٩)، "الرحلة الروحية" | الحلقة ١٣ | مقام ذو الكفل ع | مقام الامام علي ع في الحلة، النجف الاشرف | حزيران/ يونيو ٢٠١٩، فيديو، ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩ https://www.youtube.com/watch?v=maL6u5oVtq8

٣٨ اليونسكو (بلا تاريخ)، "بابل" https://whc.unesco.org/en/list/278

٣٩ المرجع السابق نفسه.

٤٠ الربيعي، أ. (٢٠١٥)، "مبادرات اقتصادية ودعم للحشد الشعبي تسبق أعمال البناء والإعمار"، مجلة الهدى، ٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٥ http://www.alhodamag.com/index.php/post/954

٤١ الركابي، ق. عبر يوتيوب (٢٠١٨)، مرقد السيد عمران ابن الإمام علي بن أبي طالب (ع)/ الحلة/ العراق. أثناء الترميم ٢٠١٨، فيديو، ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨ https://www.youtube.com/watch?v=HXop0NPRd0k

بالإضافة إلى ذلك، جرى تحويل مرقد بكر بن علي المجاور، الذي كان قبراً متواضعاً في السابق، إلى مبنى من الخرسانة المسلحة، على حساب الآثار الأساسية وتجاهل مخاوف الهيئة العامة للآثار والتراث بشأن المراعاة الملائمة للعناية اللازمة أو للقوانين.[٤٢] وعلى بعد بضعة كيلومترات، على قمة تل أثري في مدينة بورسيبا البابلية التي ما يزال معظمها غير منقَّبٍ بعد، يقع مسجد ومقام إبراهيم الخليل (موقع للزيارات والصلاة)، وهو موقع يُزعَم أن النبي إبراهيم قد زاره. كما أن هذا الموقع الآن مثقلٌ بهياكل خرسانية جديدة وسوق وموقف للسيارات.[٤٣]

ومن عدة نواحٍ فإن سهولة ظهور افتراس التراث في العراق تعكس ضعف الهيئة العامة للآثار والتراث وكذلك ضعف وزارة الثقافة والسياحة والآثار. ويُلخّص عالم آثار من العراق الوضع بقوله:

> إن مشكلتنا الرئيسة هي نقص التمويل، وببساطة، لا توجد أموال لحماية المواقع والمعالم الأثرية وغيرها من الرموز الهامة في تاريخ العراق. وكل ذلك يتعرض للتدمير والتدهور والفقدان. وعلى سبيل المثال، لدينا مواقع تتداعى في نينوى وذي قار وبابل. في بابل وحدها، لدينا عشرات المواقع، إن لم يكن أكثر، تتساقط لأنه ليس لدينا أموال لشراء سقالات الدعم في حالات الطوارئ وتنفيذ أعمال الحفظ. وهناك العديد من المواقع السومرية والبابلية، والعديد من المواقع الأخرى التي لا يقل عمرها عن ٢٦٠٠ سنة، ونحو ٤٠٠٠ سنة، بما في ذلك موقع اليونسكو في بابل، تتداعى بسبب نقص الدعم المالي الحكومي.[٤٤]

وفي بغداد، يسود التنافس على التراث الثقافي أيضاً بشكل كبير، ومرة أخرى، يُعدُّ هذا عَرَضاً من أعراض أزمة أكبر بكثير تتعلق بملكية زمام البلاد ومستقبلها. وعادة ما تُسوّى الخلافات بشأن الهوية الثقافية للمساجد والآثار والمعالم في العاصمة العراقية من خلال المحاكم الاتحادية، ولكن في أحيان أخرى تُحلُّ من خلال تدخُّلٍ قسري من جانب طرف أو آخر.[٤٥] في سياقات أخرى، وتحت ستار الاستثمار والتنمية، ظهرت المنافسة الثقافية أو الطائفية فيما يتعلق بمحاولات تقويض الرموز الوطنية مثل نصب الشهيد التذكاري لإحياء ذكرى الحرب الإيرانية العراقية.[٤٦] وجرت في البداية محاولات هدم النصب التذكاري للشهداء من خلال سياسات ولوائح اجتثاث البعث، ولكنها أُوقِفت بعد ضغط شعبي. وفي هذا السياق، أدى افتراس التراث بعد عام ٢٠٠٣ إلى تقويض رموز الأمة وما تبقى من الحنين الشعبي للزمن الأفضل.

وهكذا يعاد تصوّر التاريخ من خلال مناظير ضيقة للهويات الشيعية والسنية والكردية، بهدف تأليب قطاعات من المجتمع على بعضها البعض.

كذلك تتعرض التماثيل والرموز في العاصمة بشكل متزايد للتنازع الطائفي، ومن الأمثلة على ذلك الدعوات التي وجهتها بعض الجهات الدينية لتدمير مسجد أبو حنيفة في بغداد،[٤٧] أو إزالة التمثال النصفي لأبي جعفر المنصور مؤسس بغداد في العصر العباسي (الذي اتهمه بعض الزعماء الدينيين الشيعة بتسميم أحد أئمة الشيعة، الجعفر الصادق، في القرن الثامن). إن هذه الأجندة لا تتعلق بمزاعم أوجه الظلم التاريخي بقدر ما تتعلق بمن يمتلك مستقبل بغداد:[٤٨] فمن خلال استهداف مؤسس المدينة، يهدف التحريض على إزالة هذا التمثال في منطقة الأغلبية السنية في الأدهمية إلى إجهاض أو إخضاع أي عمل سياسي من جانب القادة السُنّة الذين يسعون إلى استقاء الشرعية من الماضي – وفي هذه الحالة، من الإمبراطورية العباسية (التي يزداد نسبُها بشكل متزايد كرمز للهوية السُنّية). وهكذا يعاد تصوُّر التاريخ، وعلى وجه التحديد الممتلكات الثقافية التي يجسدها، من خلال مناظير ضيقة للهوية الشيعية والسنية والكردية، بهدف التأثير على التصورات العامة وتحريض قطاعات من المجتمع ضد بعضها البعض.

وعلى الضفة الأخرى لنهر دجلة، شهدت منطقة الكاظمية أيضاً تحولاً كبيراً مع توسعة مرقد الإمام موسى الكاظم. وقد هُدِمَ أكثر من ١٣٠ مبنى تراثياً وموقعاً أثرياً، بما في ذلك مبانٍ تعود إلى العصر العثماني والتراث الحديث ذي الأهمية التاريخية، وذلك لإفساح المجال أمام توسع المرقد، بالإضافة إلى فنادق ومؤسسات تجارية جديدة لاستيعاب السياحة الدينية.[٤٩] وقد غيَّرت هذه التطورات بشكل أساسي

---

٤٢ Sh الشيخ زيد السلامي عبر يوتيوب (٢٠١٨)، مدونة زيارة "زيارة: الحلة، العراق - بكر بن علي (ع) (٢)"، فيديو، ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨ https://www.youtube.com/watch?v=-IKveMuP3JU

٤٣ قناة مولانا سيد علي رضا رضوي الرسمية عبر YouTube (٢٠١٩)، "الرحلة الروحية | الحلقة١٦ | مكان ولادة النبي إبراهيم عليه السلام | الحلة (جائے پیدائش) | مجموعة حزيران/ يونيو ٢٠١٩، فيديو، ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩ https://www.youtube.com/watch?v=ap8nItuN990

٤٤ مقابلة أجراها المؤلف مع عالم آثار عراقي، ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١.

٤٥ حسن (٢٠١٩) السلطة الدينية وسياسة الأوقاف الإسلامية في العراق.

٤٦ الجزيرة (٢٠١٨)، "نصب الشهيد: مدرس عراقي يبكي تاريخه"، ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٨ https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2018/4/30/%D9%86%D8%B5%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%87%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%85-%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D9%8A%D8%A8%D9%83%D9%8A-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%87.

٤٧ سكاي نيوز عربية (٢٠٢١)، "تهديدات في العراق بتدمير مراقد وتماثيل – وجهاز الأمن يتأهب"، ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠٢١ https://www.skynewsarabia.com/amp/middle-east/1443957

٤٨ الإيكونوميست (٢٠٢١)، "الشيعة المتعصبون يحاولون إزالة تمثال مؤسس بغداد"، ١٩ آب/ أغسطس ٢٠٢١ https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2021/08/19/shia-zealots-try-to-cancel-a-statue-of-baghdads-founder؛ انظر أيضًا سكاي نيوز عربي (٢٠٢١)، "تهديدات في العراق بتدمير مراقد وتماثيل – وجهاز الأمن يتأهب".

٤٩ خزعل، غ. (٢٠١٢)، "دعوة لحصر المواقع التراثية في الكاظمية"، إذاعة العراق الحر، ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ https://www.iraqhurr.org/a/24447380.html

الطابع المعماري والنسيج الحضري للمنطقة. كما تم "تجديد" المرقد نفسه بشكل كبير دون إيلاء الاعتبار الواجب لطابعه التاريخي والثقافي، كما يتضح من استخدام المواد الحديثة استخداماً لا يراعي الطابع المعماري الذي يعود إلى العهد القجري (١٧٨٩–١٩٢٥).[٥٠]

وقد قُوِّضت وزارة الثقافة والسياحة والآثار من جانب الأحزاب السياسية الكردية والشيعية التي تعتبرها منافساً محتملاً فيما تبذله من جهود للسيطرة على التراث الثقافي. ويكمن جزء من المشكلة في أنه منذ عام ٢٠٠٣، تقاسمت سلطات الحكومة المركزية وسلطات محافظات البلاد –نظرياً على الأقل– المسؤوليات عن إدارة تراث العراق. وتنص المادة ١١٣ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ على ما يلي:

> تُعدّ الآثار والمواقع الأثرية والبنى التراثية والمخطوطات والمسكوكات من الثروات الوطنية التي هي من اختصاص السلطات الاتحادية، وتدار بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات ويُنظّم ذلك بقانون.[٥١]

وقد أدى ضعف إنفاذ القانون، إلى جانب النقص الحاد في الموارد، إلى إضعاف قدرة الهيئة على حماية التراث الثقافي العراقي وصونه. كذلك يؤدي نقص الموارد إلى صعوبة التعاون مع المؤسسات الأخرى، وهي مشكلة يزيد من تعقيدها تقسيم المسؤولية عن التراث الثقافي بين مختلف الهيئات: وزارة الثقافة والسياحة والآثار؛ ووزارة البلديات والأشغال العامة؛ والأوقاف الدينية؛ والحكومات المحلية وحكومات المحافظات. ولا يتسبب ذلك في تضارب المصالح فحسب، بل يترك الهيئة العامة للآثار والتراث دون سلطة كاملة للاضطلاع بولايتها. والواقع أن حصص نظام المحاصصة جعلت المادة ١١٣ شبه مستحيلة التنفيذ، إذ لا تَعتبر الوكالات الأخرى وجماعات المصالح النظام شريكاً بل منافساً.

يبعث الموقف الضعيف لوزارة الثقافة والسياحة والآثار وتنامي المؤسسات الخاضعة للسيطرة الذاتية، بما في ذلك في إقليم كردستان العراق على التشاؤم حيال التنسيق والشراكات في المستقبل. وقد أدار إقليم كردستان العراق بنية تحتية موازية للتراث على مدى السنوات الثلاثين الماضية، تعمل مستقلة عن السلطة المركزية العراقية، وهي مسؤولة أمام حكومة إقليم كردستان فقط. فالثروة التي حققتها حكومة إقليم كردستان من المحاصصة في فترة ما بعد عام ٢٠٠٣ مكّنتها من وضع مشروعٍ لبناء الدولة، الذي يقوم أساساً على تعزيز الهوية الكردية بمعزل عن بقية البلاد، موضع التنفيذ. ويمكن القول بعبارة أخرى أن النخب السياسية الحاكمة (بما في ذلك أعضاء حكومة إقليم كردستان) لم تنشئ مؤسسات بديلة فحسب، بل ادّعت الشرعية لقيام سلطات مستقلة على أساس العرق ومفاهيم المعاناة و"الإحساس بالاختلاف".[٥٢] والواقع، أن حكومة إقليم كردستان تعتبر الآثار والتراث في إقليم كردستان، أو في الأراضي التي تطالب بها حكومة إقليم كردستان في ديالى ونينوى، على سبيل المثال، ملكاً لها وليس ملكاً للعراق ككل. لقد اعتبرَت السلطات الحكومية وإدارة الآثار في إقليم كردستان العراق التراث الثقافي عنصراً رئيساً في بناء الدولة، وعادة ما يُروَّج للمنطقة شبه المستقلة باعتبارها "مهد الحضارة" ويتم تأطير فهم التاريخ الوطني للعراق بطرق وأساليب مصمَّمة لتعزيز القومية العرقية الكردية.[٥٣]

كما اتّضحت محاولات إعادة كتابة التاريخ في قلعة أربيل، موقع التراث العالمي متعدد الحقب التاريخية المُدرَج في لائحة التراث العالمي في اليونسكو، حيث أخلت حكومة إقليم كردستان السكان منه قسراً اعتباراً من عام ٢٠٠٧ فصاعداً، ساعيةً إلى جعل القلعة أيقونة في أجندتها لبناء الدولة.[٥٤] ولطالما اتهمت المجتمعات الآشورية والكلدانية حكومة إقليم كردستان بالاستيلاء على التراث الآشوري القديم وإضعافه.[٥٥] ومن الأساليب الشائعة لحكومة إقليم كردستان استخدام الاستيلاء على الأراضي في البلدات والقرى الآشورية لتوسيع الأراضي الخاضعة لسيطرتها؛ وقد أدى هذا النهج الملموس والمقصود إلى تشريد السكان والهجرة والتغير الديمغرافي.[٥٦] ويمثل هذا بالطبع مثالاً آخر على أن افتراس التراث، سواء في المناطق الآشورية والكلدانية والمسيحية أو في مواقع التراث متعددة الحقب التاريخية، يأتي نتيجة مباشرة للمنافسة على الأراضي والموارد.[٥٧]

تصعّب الانقسامات السياسية وضع خطط وطنية متماسكة في مجال الآثار والتراث في البلاد. وتشكّل سياسة حكومة إقليم كردستان المتمثلة في إصدار تراخيص الحفر لمشاريع الحفر والتنقيب المحلية والدولية دون موافقة وزارة الثقافة والسياحة والآثار، بما في ذلك تراخيص المشاريع في "الأراضي المتنازع عليها"، نقطة خلاف رئيسة.

---

٥٠ جولوبيفا، ي. (٢٠١١)، "النهج التطوري تجاه إعادة تطوير المواقع التاريخية مقابل عملية المحو الكامل. دراسة حالة مركز الكاظمية التاريخي، بغداد، العراق، مؤتمر٤٧ للجمعية الدولية لمخططي المدن والأقاليم ISOCARP ٢٠١١ http://www.isocarp.net/data/case_studies/1913.pdf؛ والسعدي، س. ع. ف. ش. (٢٠١٨)، "الدور الإيراني في ترميم العتبات الشيعية المقدسة في العراق في العهد القاجاري (١٧٩٦-١٩٢٥)، مجلة السبط، ١ (٦)، الصفحات ١٢٧ - ٤٨ https://www.iasj.net/iasj/article/136631

٥١ مشروع الدستور (٢٠٢١)، "دستور العراق لعام ٢٠٠٥" https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005.pdf?lang=ar

٥٢ بي بي سي نيوز (٢٠٠٦)، "صدام كردي في نصب حلبجة التذكاري"، ١٦ آذار/ مارس ٢٠١٦ http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/4812128.stm

٥٣ انظر أيضًا شبيت، ي. (٢٠١٩)، "الآثار والحرب الأهلية والمجتمعات المحلية: التراث الأثري في منطقة دهوك (إقليم كردستان العراق)، الجزءان ١ و ٢"، علم الآثار المجري، ٨ (٣)، ص ٢٨- ٣٤، ٣٦-٤٥ https://doi.org/10.36338/ha.2019.4.6

٥٤ موقع أخبار (٢٠١٥)، "كيف تحولت قلعة أربيل إلى مدينة أشباح لا حياة فيها"، ٨ آب/ أغسطس ٢٠١٥ https://akhbarak.net/news/6998619/articles/19440461

٥٥ زايا، س. (٢٠١٩)، "ما الذي تعنيه الأحجار القديمة للشعب الآشوري اليوم؟"، هايبر آليرجيك Hyperallergi، ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩ https://hyperallergic.com/524967/what-ancient-stones-still-mean-to-the-assyrian-people-today.

٥٦ هيومان رايتس ووتش (٢٠١٦)، "كردستان العراق: حظر مظاهرة مسيحية"، ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٦ https://www.hrw.org/news/2016/04/22/iraqi-kurdistan-christian-demonstration-blocked.

٥٧ معهد السياسة الآشورية (بدون تاريخ)، "العراق" https://www.assyrianpolicy.org/iraq

لقد أصبح مجال الآثار بهذا المعنى مرتبطاً بالتنافس على شرعية أوسع، ولو من خلال المصداقية المفترضة التي منحتها الولايات المتحدة والدول الأوروبية المانحة التي تمول الحفريات. واستُخدمت المواقع الأثرية داخل الأراضي التي تطالب بها حكومة إقليم كردستان، وكذلك داخل الحدود الرسمية (التي تم ترسيمها في عام ٢٠٠٣) لحكومة إقليم كردستان بشكل عام، كجزء من أهداف التوسع الإقليمي للنخبة السياسية في شمال العراق: أي تسهيل الشرعية السياسية والنزعة الانفصالية، وكجزء من السيطرة على الموارد.[٥٨] كما جرى تسييس المتاحف في إقليم كردستان العراق، حتى في محافظتي دهوك والسليمانية، حيث يجري الترويج لتاريخ عرقي قومي جديد يسعى عمداً إلى فصل إقليم كردستان العراق وتاريخ تلك المنطقة عن بقية العراق.

والواقع أن المؤسسات الثقافية في الولايات المتحدة وأوروبا كانت عموماً غير معنية بهذه القضايا، ولو أن مشاركتها لم تخلُ من المشاكل. وقد اشتكت وزارة الثقافة والسياحة والآثار عموماً من أن المشاريع الممولة دولياً، بما في ذلك المشاريع التي تشارك فيها فِرقٌ تنقيب أجنبية، لم تطلب الإذن بالعمل في البلد ولم تُطلعها على بحوثها ونتائجها وقوائم القطع الأثرية المستخرجة. وفي حالات أخرى، لم يستشر مشغلو مشاريع الترميم الممولة من الولايات المتحدة أو البلدان الأوروبية، بما في ذلك في "المناطق المتنازع عليها"، وزارة الثقافة والسياحة والآثار وفق الإجراءات المطلوبة وتجاوزوا مؤسسات الدولة المركزية تماماً وعلى نحو متكرر.[٥٩] وفي بعض الحالات، نُقلت القطع الأثرية المستخرجة من هذه الحفريات بصورة غير مشروعة إلى إقليم كردستان العراق ووُزِّعتْ على متاحفه. وفي بعض الحالات الأخرى، قام مسؤولو حكومة إقليم كردستان وعلماء الآثار بتعديل التاريخ الدقيق للقطع الأثرية والمواقع الأثرية وتوسيمها بما يتناسب مع السياسة العرقية القومية وتدوين تاريخ جديد. وهناك العديد من الحالات من المواقع والآثار الآشورية القديمة التي تمت إعادة تصميمها لتعكس الروايات التي تتماشى مع الهدف السياسي المتمثل في تعزيز وجود الأكراد كمجموعة عرقية متميزة وتاريخية في المنطقة.

هناك تداعيات كبيرة لكل هذا على سيادة العراق. فعلى سبيل المثال، تضمنت حالة افتراس التراث مخطوطات من الموصل محفوظة الآن في إقليم كردستان العراق؛ حيث نُقِلت النسخ الرقمية من هذه المخطوطات إلى منظمات تمويل ومكتبات أميركية وأوروبية، دون علم وزارة الثقافة والسياحة والآثار.[٦٠] والواقع أن تنافس المؤسسات الثقافية في الولايات المتحدة وأوروبا على مثل هذه العمليات لنقل المعرفة، من دون موافقة السلطات المركزية للدولة، يمثل نقطة خلاف ناشئة لم تتم معالجتها بعد. وفي حالات أخرى، تم إخراج المخطوطات والكتب النادرة من العراق بالكامل من أجل حفظها، ومجدداً دون علم سلطات الدولة المركزية. ومن الأمثلة على ذلك مخطوطة مسيحية عمرها ٥٠٠ عام تم ترميمها وإعادتها إلى كنيسة في محافظة نينوى خلال زيارة البابا فرانسيس إلى العراق في عام ٢٠٢١.[٦١] والواقع أن الحكومة العراقية وغيرها من مؤسسات الدولة المركزية لم تُبلغ بوجود المخطوطة إلا أثناء زيارة البابا.

وقد شملت بعض هذه الحالات منظمات أميركية مثل متحف ومكتبة مخطوطات هيل في جامعة سانت جونز في مينيسوتا. وبينما حافظ عمل هذه المنظمات في إقليم كردستان العراق على مخطوطات مهمة من الموصل ومناطق أخرى، فإن غياب الاتصال والتنسيق مع وزارة الثقافة والسياحة والآثار قد زاد من تصدع المشهد الثقافي في العراق وزاد من حدة التوترات بين وزارة الثقافة والسياحة والآثار ومؤسسات التراث في إقليم كردستان العراق.[٦٢] والجدير بالذكر أنه على الرغم من إدراكها أن التراث الثقافي هو ملك للدولة العراقية، فقد اختارت المنظمات الثقافية الأميركية والأوروبية في العديد من المجالات التعامل مع حكومة إقليم كردستان مباشرة.

كما أن هناك تحديات لم يتم حلها فيما يتعلق بآلاف قطع الآثار الثقافية، بما في ذلك الألواح والأختام المسمارية، الموجودة في حوزة المتاحف في إقليم كردستان العراق. إذ تم شراء هذه القطع من السوق السوداء أو مصادرتها على الحدود الداخلية للعراق التي يديرها إقليم كردستان العراق، في مخطط برعاية هيرو طالباني، زوجة الراحل جلال طالباني (الرئيس السابق للعراق من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٤ وأحد مؤسسي حزب الاتحاد الوطني الكردستاني)، لمنع إبعادها من البلاد.[٦٣] ولم تتلق وزارة الثقافة والسياحة والآثار حتى الآن قائمة بتلك الآثار الثقافية، التي نُهب الكثير منها من متحف العراق في ربيع عام ٢٠٠٣ أو نُهب من مواقع أثرية في الأشهر والسنوات التالية. ولم تتمكن وزارة الثقافة والسياحة والآثار، التي لا تتمتع بسلطة سياسية حقيقية أو بدعم حزبي، من فرض سلطتها على التراث الثقافي العراقي في إقليم كردستان العراق. وتتطلب الحالة الراهنة إجراء مفاوضات رفيعة المستوى بين أصحاب المصلحة.

---

٥٨ إيتشبيرغ،"الأركيولوجيا، القومية والدولة" (٢٠١٨).

٥٩ انظر على سبيل المثال، البرامج التي تمولها الولايات المتحدة في ألقوش، والتي تعد رسمياً جزءً من محافظة نينوى ولكنها تخضع لسيطرة سلطات إقليم كوردستان العراق منذ عام ٢٠٠٣: كلانسي، ل. (٢٠٢١)، "النبي ناحوم، آشوريو ألقوش وإقليم كردستان، مدونة تايمز أوف إسرائيل، ٥ كانون الثاني/ يناير٢٠٢١ https://blogs.timesofisrael.com/the-prophet-nahum-the-assyrians-of-alqosh-and-the-kurdistan-region.

٦٠ متحف ومكتبة مخطوطات هيل (بدون تاريخ)."العراق" https://hmml.org/about/global-operations/iraq

٦١ محمود، س. (٢٠٢١)."البابا فرنسيس يعيد كتاب الصلاة المسيحي النادر" للاجئين "الذي يبلغ عمره ٥٠٠ عام إلى العراق"، ذا ناشيونال،٦ آذار/ مارس ٢٠٢١ https://www.thenationalnews.com/mena/iraq/pope-francis-to-return-rare-500-year-old-refugee-christian-prayer-book-to-iraq-1.1177534

٦٢ مقابلة أجراها الكاتب مع مسؤول بوزارة الثقافة والسياحة والآثار، حزيران/ يونيو ٢٠٢١.

٦٣ انظر على سبيل المثال، أمين، و.س. م (٢٠١٥)، "اللوح الخامس المكتشف حديثاً من ملحمة جلجامش"، هستوري إت سيترا HistoryEt Cetera ، ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ https://etc.worldhistory.org/exhibitions/giglamesh-enkidu-humbaba-cedar-forest-newest-discovered-tablet-v-epic

٠٤
الأبعاد الاقتصادية والجغرافية الاستراتيجية للتراث الثقافي

تذهب الإيرادات والفوائد المتأتية من الموارد الثقافية إلى جيوب النخب السياسية والدينية، ويحفّز هذا التنافسَ النخبوي على استغلال هذه الموارد ويوفر فرصة للقوى الخارجية للاستفادة من عروض المساعدة المالية.

أدّت سياسة المحاصصة داخل الوكالات الحكومية العراقية إلى استهداف الوزارات لاستغلال مواردها. ومن الأمثلة الرئيسة على ذلك وزارة الثقافة والسياحة والآثار، التي مُنِحتْ السيطرة عليها لمختلف الأحزاب السياسية المتعاقبة الشيعية والسنية والكردية (كنتيجة انتخابية غير متوقعة). على سبيل المثال، كانت أجزاء من الوزارة بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢١، تحت سيطرة عصائب أهل الحق، وهي حزب سياسي وجزء من قوات الحشد الشعبي التي لديها أعضاء يمثلونها في البرلمان العراقي أيضاً.[٦٤] ويبدو أن مصلحتهم الرئيسة تتمثّل في استغلال الأصول السياحية للوزارة، ولا سيما الفنادق، والسلطة على تراخيص المشروبات الكحولية المُربِحة.[٦٥] يبدو أن اختصاص التراث الثقافي للوزارة لا يشكل أي قيمة لدى عصائب أهل الحق، مما يترك وزارة الثقافة والسياحة والآثار دون دعم سياسي قوي، ويمكّن مجموعات المصالح الأخرى من الاستفادة من هذه الفجوة. وتخضع أجزاء أخرى من الوزارة لسيطرة جهات فاعلة سياسية كردية وسنية وشيعية، قد يتم اختيارها في بعض الحالات على أساس الجدارة، وغالباً ما يتم تعيينها على أساس العرق والدين.

وبالإضافة إلى الاستغلال الممنهج للموارد من جانب الأحزاب السياسية، جرى منذ عام ٢٠٠٣ تهميش وزارة الثقافة والسياحة والآثار مراراً وتجاهل دورها كمؤسسة. وأدّتْ مخصصات الميزانية غير الكافية، لا سيما بالنسبة لوزارة الثقافة والسياحة والآثار، إلى تقليص القدرات على تلبية احتياجات العراق بشأن التراث الثقافي. وقد أدى نقص المهارات والموارد إلى عجز مؤسسات التراث المركزية التابعة للدولة عن تنفيذ خطط طويلة الأجل للإنعاش الثقافي. ونتيجة لذلك، يتعين على وزارة الثقافة والسياحة والآثار اليوم التعامل مع حالة طوارئ تلو الأخرى. وقد صرح مسؤول معني بالحفظ في وزارة الثقافة والسياحة والآثار، فيما يتعلق بهذه التحديات:

> أهم التحديات التي يواجهها التراث الثقافي في العراق هي: أولاً، الافتقار إلى التمويل للحفاظ على المواقع الأثرية وإعادة تطويرها؛ وثانياً، العوامل البيئية وآثارها السلبية على المعالم والمباني؛ وأخيراً، انعدام الاستقرار والأمن، مما يؤدي إلى تدميرها، ومن ثم الحاجة إلى توظيف حراس أمن للمواقع.[٦٦]

---

٦٤ لطيف، همام. (٢٠٢٠)، العرب ويكلي، ٨ حزيران/ يونيو ٢٠٢٠، "تعيينات مجلس الوزراء توضح سيطرة الميليشيات على النظام السياسي العراقي" https://thearabweekly.com/cabinet-appointment-illustrates-militias-hold-iraqs-political-system

٦٥ البازي، وسام. (٢٠٢٠)، "هذه أسباب تمسك العصائب بوزارة الثقافة ... إيران لديها علاقة"، موقع الحل نت، ٨ حزيران / يونيو ٢٠٢٠ https://7al.net/2020/06/08/%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%AA%D9%85%D8%B3%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D8%A8%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81/albazi/slide.

٦٦ مقابلة مع مسؤول في وزارة الثقافة والسياحة والآثار في بغداد، ٢٤ تموز/ يوليو ٢٠٢٠.

التراث الثقافي واحد من أغنى موارد العراق، ويقال إنه يأتي في المرتبة الثانية بعد النفط في إمكاناته الاقتصادية، ولكنه أيضاً معرّضٌ على نطاق واسع للاستغلال إذا لم يتمتع بالحماية الكافية.[٦٧] لا ترى الجماعات السياسية في وزارة الثقافة والسياحة والآثار مؤسسة "في خط المواجهة" ولذلك لا تعتبرها النخب السياسية في البلد مهمة، بل تعرّضت هذه الوزارة على العكس من ذلك للهجوم ومحاولات التقويض من قِبَل النخب السياسية الطائفية التي مارست الضغوط من أجل ضمان استمرار ضعفها. ونتيجة لذلك، كان تمويل الدولة محدوداً لإعادة تأهيل المواقع التراثية المتدهورة والمدمرة، أو للاستجابة بفعالية للأضرار التي ألحقتها عقود من الحرب والاحتلال والنزاع المسلح والنشاط الزراعي والتوسع الحضري. ومما يكتسب دلالة مهمة في هذا المجال أنه على الرغم من أن العراق فقد مئات الآلاف من قطع الآثار الثقافية منذ التسعينات، إلّا أنه لم يكن هناك دعم كاف لمنع حوادث نهب وتهريب المواد الأثرية أو مقاضاة مرتكبيها. وبسبب ضعف التمويل أيضاً لا يزال العديد من المتاحف مغلقة أمام الزوار، وبالكاد قادرة على الحفاظ على الحالة المادية لمجموعات المقتنيات التي تحتويها. ويستحيل إجراء تفتيش روتيني وصيانة للمواقع التراثية الشاسعة التابعة لوزارة الثقافة والسياحة الآثار بالميزانية الضئيلة المتاحة. لذلك ليس من المستغرب أن يشعر الموظفون المحبطون بالإرهاق ونقص التجهيزات.

الاقتصادات السياسية الجديدة للأوقاف الدينية

يُنظر للأوقاف الدينية على نطاق واسع في العراق، وبفضل مكانتها المتميزة في المجتمع، على أنها استغلت وصايتها على التراث الديني لصالح أفرادها، وغالباً ما جاء ذلك بتكلفة عامة أوسع. ولا تحتاج أعمالها إلى موافقة السلطات العليا للدولة، ومع ذلك فقد أعادت هذه الأوقاف هيكلة مدن ومواقع تراثية بأكملها. فقد أدى توسع المدن المقدسة الشيعية على سبيل المثال إلى إعادة تشكيل النسيج الحضري تماماً، مما أدى إلى خسائر ثقافية وتاريخية كبيرة في أماكن مثل كربلاء والكاظمية والنجف وسامراء؛ كما أدت هذه المشاريع إلى تشريد آلاف الأسر.[٦٨]

وأُعيد تدوير الموارد المتراكمة من ملكية الأصول الثقافية والدينية أو السيطرة عليها، خاصة في حالة الوقف الشيعي، إلى شركات مربحة. فقد تحوّل الوقف الشيعي نفسه شيئاً فشيئاً إلى شركة لها مصالح في الاستثمار العقاري والزراعة والتجارة والمصانع والجامعات والمستشفيات الخاصة، بالإضافة إلى عمله في الشؤون الدينية.[٦٩] فالأموال والإيرادات المتأتية من تلك الاستثمارات، وكذلك من تجارة الحج الشيعية المربحة، تعود إلى الوقف الشيعي وليس إلى الدولة.[٧٠]

وقد أدى توسع المدن المقدسة الشيعية إلى إعادة تشكيل النسيج الحضري تماماً، مما أدى إلى خسائر ثقافية وتاريخية كبيرة في أماكن مثل كربلاء والكاظمية والنجف وسامراء.

ويجري أيضاً تحويل الممتلكات الثقافية الواقعة تحت سيطرة الوقف إلى شبكة سياحة دينية واسعة تغطي البلاد، كما تُنَفَّذ خطط لتسويق التراث الثقافي في بابل وبغداد وسامراء والعديد من المحافظات والمدن الأخرى بهدف إدماج التراث الثقافي لكل منطقة في شبكة السياحة الدينية التابعة للوقف الشيعي، مما يقوض بالفعل آفاق وضع استراتيجية وطنية للسياحة أو اقتصاد مستدام لمرحلة ما بعد النفط.

وعادة ما تتنافس الأوقاف الدينية، مع بعضها البعض وكذلك مع مؤسسات الدولة الوطنية، لاستغلال الممتلكات الثقافية لصالح أحزابها السياسية ومجموعاتها الدينية. تنافست الأوقاف السنية والشيعية بشراسة على حيازة و/أو السيطرة على العقارات والمساجد المربحة في بغداد ومدن أخرى.[٧١] وهي تضغط بانتظام على هيئة التراث والآثار من أجل الحصول على حقوق استغلال المواقع الدينية والثقافية، أو نقل ملكية الأراضي المملوكة للدولة. وفي السنوات الأخيرة، اتضح هذا النمط من الاستغلال العدواني لأملاك الدولة من خلال الاستيلاء على ثروات التراث الثقافي من قبل الوقف الشيعي في الموصل (كما هو الحال في الواقع في معظم محافظات العراق).[٧٢]

---

٦٧ فروديلياك، آ. ف. (٢٠١٠)، "'كشف مهد الحضارة: "طبقة إثر أخرى: العراق وشعوبه وتراثه الثقافي" من لونغفيلدو م.، لوغان، دبليو. وغاريث، م. ن. (تحرير) (٢٠١٠)، التنوع والتراث وحقوق الإنسان: التقاطعات بين النظرية والتطبيق، أبينغدون، روتليدج، لوستال، م. (٢٠١٧)، قانون التراث الثقافي الدولي في النزاعات المسلحة: دراسات حالة عن سوريا وليبيا ومالي وغزو العراق وتماثيل بوذا في باميان، كامبريدج: منشورات جامعة كامبريدج.

٦٨ فلاح، شير. منعم. (٢٠١٨)، "المقام الذي استنزف بلدته: دور الدين والسياسة في إعادة تشكيل مدينة النجف العراقية"، أطروحة دكتوراه، جامعة سينسيناتي، سينسيناتي: مركز أوهايو لينك للأطروحات والرسائل الإلكترونية https://etd.ohiolink.edu/apexprod/rws_olink/r/1501/10?clear=10&p10_accession_num=ucin1523636269597604

٦٩ شبكة الكفيل العالمية (بدون تاريخ)، "مشاريع العتبة العباسية المقدسة" https://alkafeel.net/projects/?lang=en

٧٠ انظر كذلك كاظم، م. (٢٠١٦)، "الاقتصاد السياسي المقلق للمؤسسة الدينية الشيعية في العراق"، الopenDemocracy، ٢٩ آذار/ مارس ٢٠١٦ https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/troubling-political-economy-of-iraq-s-sh-ia-clerical-establishment.

٧١ حسن (٢٠١٩) المرجعية الدينية وسياسة الأوقاف الإسلامية في العراق Religious Authority and the Politics of Islamic Endowments in Iraq.

٧٢ إبراهيم، أ.، والربيعي، أ. (٢٠١٩)، "بعد سقوط داعش، معركة طائفية على الممتلكات في الموصل"، الجزيرة، ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠١٩ https://www.aljazeera.com/features/2019/7/30/after-the-fall-of-isil-a-sectarian-battle-over-property-in-mosul.

وينطوي استغلال الموارد من الممتلكات الثقافية أيضاً على استخدام عقود مربحة لتوسيع مواقع التراث و"ترميمها". وقد استفادت المؤسسات السياسية والدينية من هذه الفرص. والمثالان البارزان على ذلك الوقف السني الذي تم التحقيق فيه من قبل النظام القضائي العراقي في عام ٢٠٢٠ بتهمة الفساد.[٧٣] ففي عام ٢٠١٦، بدأ الوقف السني مشروعاً لإعادة بناء مرقد الإمام الدُّرِّي الذي يعود تاريخه إلى ١٠٠٠ عام بالقرب من تكريت، والذي دمره تنظيم داعش في عام ٢٠١٤.[٧٤] وقد أُنهي المشروع بعد ذلك بسبب عدم تشابه الهيكل الجديد مع المرقد المدمَّر وبسبب مزاعم بالفساد.[٧٥] وفي الآونة الأخيرة، موّلَ الوقف العمل على تثبيت المئذنة المائلة لجامع الخلفاء الذي يعود للعهد العباسي في وسط بغداد؛ وشمل هذا العمل مقاولين ذوي خبرة محدودة في الحفاظ على التراث.[٧٦] وقد لاقت وزارة الثقافة والسياحة والآثار، في مواجهة الفساد المستشري في الأوقاف الدينية ودعمه من الأحزاب السياسية، صعوبة في تطوير علاقة عمل يمكن أن توقف التدخلات المدمرة، على الرغم من وجود العديد من النجاحات مثل مرقد الإمام الدُّريّ.

المساعدات الدولية

دعمت إيران التوسّع السريع لشبكة المراقد الشيعية في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في كربلاء والكاظمية والنجف وسامراء.[٧٧] وتعتمد المساعدات الإيرانية التي تقدم للمراقد والمساجد الشيعية العراقية على الروابط الدينية والتاريخية التي تعود إلى الحقبة الصفوية في القرن الخامس عشر، ولكن طبيعة هذا الدعم الحالي موجهة بقوة نحو توسيع المصالح الإيرانية في البلاد والشرق الأوسط عموماً. والقصد من هذه الأعمال ربط العراق على نحو أوثق بإيران، وذلك بالدرجة الأولى من خلال الدين وتكامل الاقتصادات السياسية للبلدين. وكثيراً ما تعمل إيران متابعةً لهذا المشروع مباشرة مع الوقف الشيعي، متجاوزة مؤسسات الدولة العراقية المركزية. ويأخذ الأثر الناجم على التراث طابع بنية تحتية معقدة أكثر فأكثر من المشاريع الدينية والتجارية المدعومة من الوقف الشيعي وإيران.

وفي السنوات الأخيرة، تلقى بند الحفاظ على التراث الثقافي العراقي أيضاً تمويلاً كبيراً من المانحين الأميركيين والأوروبيين، وكذلك من الإمارات العربية المتحدة والعديد من الدول الأخرى. كانت هذه التدخلات الأخيرة استجابة لديناميكيات السلطة المتغيرة داخل العراق نفسه، وتمثل امتداداً للسياسة الإقليمية والدولية في البلاد. ففي عام ٢٠١٨ على سبيل المثال، تبرعت الإمارات العربية المتحدة بمبلغ ٥٠,٤ مليون دولار لليونسكو، وهي واحدة من أكبر المنح لتلك المنظمة، لإعادة بناء جامع النوري الكبير في الموصل ومئذنة الحدباء. وتضمنت المنحة أيضاً تمويلاً لترميم كنيستين. ومع ذلك، فقد ثبت أن المشروع محفوف بالمشاكل. فقد كانت المنافسة الدولية التي قادتها اليونسكو على عقد إعادة بناء مجمع الجامع موضع انتقاد واسع النطاق في العراق لزرع تصاميم غريبة عن البلاد، وتجاهل التاريخ المعماري الغني للموصل، وعدم إشراك الخبرات العراقية والمؤسسات المهنية مثل اتحاد المهندسين، وهو هيئة تضم أكثر من ٢٠٠٠٠٠ منتسب.[٧٨] كما قدم الاتحاد الأوروبي ٢٢ مليون دولار لإعادة بناء اليونسكو للمواقع التراثية في الموصل، إلى جانب بعض المنازل التاريخية في البصرة.[٧٩]

وخلاصة القول إن مبادرة "إحياء روح الموصل" التي تقودها اليونسكو والتي تبلغ قيمتها ١٠٠ مليون دولار كان يمكن أن تتيح فرصة غير مسبوقة للمهندسين المعماريين والمصممين ومخططي المدن العراقيين لقيادة مشاريع تستنير بالمجتمع المحلي لاستعادة التراث الثقافي. ومع ذلك، يتم تنفيذ أنشطة المبادرة في الغالب كمشاريع يقودها المقاولون، مما ينتج عنه مكاسب غير متوقعة للمستشارين والمشغلين الأوروبيين. وقد أتاح هذا النهج، الذي تتبناه معظم المنظمات الثقافية الأميركية والأوروبية، فرصاً محدودة للعراق لتنمية قدرته على حماية التراث الثقافي وحفظه وإعادة بنائه. وعلى العكس من ذلك، فقد نُظِر إلى هيئة التراث والآثار في العراق وغيرها من المؤسسات باعتبارها مجرد جهة مُيسِّرة بدلاً من كونها شريكاً كثيراً ما يتم التغاضي عن احتياجاته أو تجاهله. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك كيف تجاهلت المنظمات الدولية، على مدى السنوات العشرين الماضية أو أكثر، وحدة الحفظ الخاصة بالهيئة العامة للآثار والتراث واحتياجاتها من القدرات. ولن تكون الهيئة مؤسسة مهمة إلا في حال تمكّن العراق من تجاوز مسألة الدعم الذي يُلقى بلا تحديدٍ واضح من المنظمات الأميركية والأوروبية.

---

٧٣ الزهاوي، س. (٢٠١٧)، "الفساد" في الوقف السني العراقي وأخبار عن إقالة رئيسه، عربي ٢١، ٤ أيار/ مايو ٢٠١٧ https://arabi21.com/story/1003608

٧٤ أركنت Archnet (٢٠٢٠)، "قبة مرقد الإمام الدريّ"، ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٢٠ https://archnet.org/sites/3838؛ هاردي، س. (٢٠١٤) ، تدمير أول مرقد من نوعه في العراق، Hybperallergic، ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ https://hyperallergic.com/159952/the-first-shrine-of-its-kind-in-iraq-is-destroyed؛ انظر أيضاً ديوان الوقف السني، (٢٠١٦) ، الدكتور الهميم يضع حجر الأساس لإعادة بناء مرقد الإمام محمد الدريّ في قضاء الدور" ٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٦ http://sunniaffairs.gov.iq/ar/imam_muhammad_dorry

٧٥ مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول عراقي رفيع في ديوان رئيس الجمهورية، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠.

٧٦ مقابلة أجراها المؤلف مع مسؤول عراقي رفيع المستوى، حزيران/ يونيو ٢٠٢١. انظر أيضاً Archnet (بدون تاريخ)، "جامع الخلفاء" https://www.archnet.org/sites/27

٧٧ دافيسون، ج. (٢٠٢٠)، "إيران توسع المزارات ونفوذها في العراق"، رويترز، ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠ https://www.reuters.com/investigates/special-report/iraq-iran-shrines

٧٨ عرّاف، ج. (٢٠٢١)، "تصميم مسابقة اليونسكو للموصل يثير الغضب"، نيويورك تايمز، ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠٢١ https://www.nytimes.com/2021/06/27/world/middleeast/unesco-mosul-reconstruction.html.

٧٩ اليونسكو (٢٠١٨)، "الإمارات العربية المتحدة واليونسكو والعراق يبرمون شراكة تاريخية بقيمة ٥٠ مليون دولار لإعادة بناء مسجد النوري الشهير ومئذنة الحدباء في الموصل"، ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٨ https://en.unesco.org/news/uae-unesco-and-iraq-conclude-historic-50m-partnership-reconstruct-mosuls-iconic-al-nouri-mosque

وترتبط أساليب المعونة المتصلة بالتراث ارتباطاً وثيقاً بمصالح الجهات المانحة في العراق والشرق الأوسط. وقد أوجد ذلك وضعاً يرتبط فيه كل بلد مموِّل بشكل معين من أشكال الثقافة في العراق، والذي يهدف عادة إلى تعزيز مصالحه الدينية أو الثقافية في البلاد. وفي حين أن هذا التمويل والأنشطة الناتجة عنه يوفران في بعض الأحيان دعماً قيما لمشاريع التراث المتصلة بحالات الطوارئ وحفظها، فإنهما لا يركزان في كثير من الأحيان على الناس أو المجتمعات المحلية أو على المشاركة المستدامة. وقد أدى هذا الوضع إلى منافسة شرسة بين المؤسسات الثقافية الأميركية والأوروبية لتأمين العقود وإدارة التراث الثقافي العراقي والسيطرة عليه.

بعد تدمير داعش للتراث الثقافي بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، زاد التمويل من المانحين الدوليين زيادة كبيرة في مناطق معينة من العراق. وعلى سبيل المثال، خصَّصت الحكومة الأميركية ٣٧٣ مليون دولار للجماعات المسيحية في نينوى، وتعاقدت مع العديد من المنظمات والجامعات التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها لتوثيق مشاريع الترميم والعمل عليها في الموصل القديمة والمنطقة عموماً.[٨٠] وفي حين أن مبادرات حكومة الولايات المتحدة مصممة على ما يبدو لدعم الجماعات المسيحية، فإن الأهداف السياسية الأوسع لمثل هذا التمويل موجهة لمعالجة فراغ السلطة بعد الحرب الذي جاء بعد إبادة مجموعات الأقليات؛ وهي المجموعات التي لطالما نظرت إليها الولايات المتحدة على أنها توفر "حاجزاً" جيوإستراتيجياً ضد المصالح الأخرى في المنطقة، ولا سيما مصالح إيران.[٨١]

وفي السنوات الأخيرة، تحسّنت العلاقات السعودية العراقية أيضاً، مع تعزيز العلاقات الثقافية التي تلعب دوراً رئيساً.[٨٢] وقد وقَّعتْ المملكة العربية السعودية اتفاقيات أولية لتمويل ملعب رياضي بقيمة مليار دولار في العراق.[٨٣] وتجري مناقشات بشأن الدعم السعودي المحتمل لحماية تراث العصر العباسي والتراث الثقافي الحديث (خاصة في بغداد التاريخية)، الذي أُهمِل إهمالاً مؤلماً منذ عام ٢٠٠٣. ويرتبط هذا التدخل المقترح، مثل تمويل الإمارات العربية المتحدة لإعادة بناء المسجد النوري الكبير، بالمنافسة السنية الشيعية في الشرق الأوسط، مع قلق دول الخليج المتزايد بشأن تنامي الإسلام الشيعي كقوة سياسية في المنطقة.

تُعدّ الولايات المتحدة واحدة من أكبر الممولين الخارجيين للتراث الثقافي، وتستخدم جزئياً اتفاقية الإطار الاستراتيجي (SFA) لتمويل أنشطة المنظمات التي مقرها الولايات المتحدة في العراق.[٨٤] وتنظر الحكومة الأميركية إلى الدبلوماسية الثقافية والتدخلات التراثية كمكون رئيسي لعملها في البلاد. ومع ذلك، مكّنت اتفاقية الإطار الاستراتيجي من الناحية العملية الولايات المتحدة من دعم المشاريع مباشرة، دون الحاجة إلى إقامة شراكات حقيقية مع مؤسسات الدولة المركزية أو تطوير القدرات العراقية على المدى الطويل. ويلزم إعادة النظر في هذه الترتيبات لضمان إعطاء الأولوية لاحتياجات العراق، وهذا ما لا يحصل على الدوام. على سبيل المثال، اتسمت الأنشطة المتعلقة بترميم مدينة نمرود الأثرية بعد داعش في نينوى بعدم الكفاءة والافتقار إلى الرؤية والاستراتيجية والمصالح التي لا تتعلق في المقام الأول بالموقع المدمَّر. وفي الواقع، بعد عدة سنوات من عام ٢٠١٧، بقيت مئات إن لم يكن آلاف الأجزاء من ركام المعالم الثقافية المدمرة التي تعود للعصر الآشوري في مدينة النمرود الأثرية، ملقاة على الأرض، في مواجهة آثار الأمطار والصيف القاسي.

لقد وفّر التمويل الدولي مورداً أساسياً في سياق تفتُّت الدولة ونقص التمويل. وعلى سبيل المثال، دعم التحالف الدولي لحماية التراث في مناطق النزاع (ALIPH) العديد من المشاريع في نينوى وأجزاء أخرى من العراق لحماية التراث الثقافي العراقي والاحتفاء به.[٨٥] وقد موّلتْ هذه الآليات العمل في مواقع ذات أهمية بارزة مثل إيوان كسرى (طاق كسرى)، وهو جزء من مبنى قصر ساساني في القرن السادس الميلادي.[٨٦] وتتعلق أمثلة أخرى بأمور من قبيل الدمار الذي قد يلحق بالمجتمعات المحلية نتيجة لبناء سد مكحول، الذي سيؤثر على محافظتي كركوك وصلاح الدين. وفي حال اكتمال السد، ستغرق ٤٠ قرية ومئات من مواقع العصر الآشوري، بما في ذلك موقع آشور (قلعة الشرقاط)، وهو أحد مواقع التراث العالمي لليونسكو.[٨٧] وسيكون الدعم الدولي الحالي والمستقبلي فيما يتعلق بالمواقع الثقافية والأثرية أساسياً من حيث حماية وتوثيق بعض أهم ثروات التراث الثقافي العراقي. وفي ضوء المسائل غير المعالجة المرتبطة بطبيعة التحديات السياسية التي يواجهها العراق، من المرجح، وبصرف النظر عن القيود والمخاطر المذكورة أعلاه، أن يستمر التمويل الدولي في توفير آلية دعم مهمة لحماية الممتلكات الثقافية وإعادة تأهيلها.

---

٨٠ توربابي، ي. (٢٠١٩) "كيف تدخَّل مكتب مايك بنس في المساعدات الخارجية لإعادة توجيه الأموال إلى الجماعات المسيحية" بروبليكا، ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩ https://www.propublica.org/article/how-mike-pences-office-meddled-in-foreign-aid-to-reroute-money-to-favored-christian-groups

٨١ عربي ٢١ (٢٠١٧)، "افتتاح مدرسة (الإمام الخميني) في نينوى ذات الغالبية السنية"، ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ https://m.arabi21.com/Story/1034641

٨٢ كاظم، م. (٢٠١٨)، "عصر جديد للعلاقات العراقية السعودية"، الحرب على الحجارة – مقال رأي، ٢ شباط/ فبراير ٢٠١٨ https://warontherocks.com/2018/02/a-new-era-beckons-for-iraqi-saudi-relations.

٨٣ ديبوسمان، جي آر. ب. (٢٠١٩)، "السعودية تقدم مليار دولار لبناء (مدينة رياضية" في العراق"، آربيان بيزنس، ٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٩ https://www.arabianbusiness.com/politics-economics/417090-saudi-arabia-to-give-1bn-towards-building-sports-city-in-iraq.

٨٤ وزارة الخارجية الأميركية (٢٠٢١)، "بيان مشترك بشأن الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق"، مذكرة إعلامية، ٧ نيسان/ أبريل ٢٠٢١ https://www.state.gov/joint-statement-on-the-u-s-iraq-strategic-dialogue.

٨٥ مؤسسة الاتحاد الدولي لحماية التراث في مناطق النزاع ALIPH (بدون تاريخ)، "حماية التراث لبناء السلام" https://www.aliph-foundation.org

٨٦ انظر أيضاً كيني، ن. (٢٠٢١)، "يمول الاتحاد الدولي لحماية التراث في مناطق النزاع جهداً لدعم (طاق كسرى) المتداع في العراق، أكبر قبو من الطوب في العالم" ذي آر نيوزبيبر، ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١ https://www.theartnewspaper.com/2021/01/28/aliph-finances-effort-to-shore-up-crumbling-taq-kasra-in-iraq-the-worlds-biggest-brick-vault

٨٧ أصوات المجتمع في حوض سدّ مخول (بدون تاريخ) https://makhouldam.com

٠٥
الآثار المترتبة على العلاقات المجتمعية

لقد دُمرت المجتمعات العراقية بسبب الطائفية ونتائجها التي لا تعد ولا تحصى. ووقع التراث الثقافي ضحية لهذه المشاكل وكان أداة لها في الوقت نفسه، مع تدخلات مُسيّسَة تضرُّ بالتماسك الاجتماعي والعلاقات المجتمعية.

إن الانفصال الحالي بين المجتمع والتراث نتيجة مباشرة لسياسة ما بعد عام ٢٠٠٣، التي أصبح فيها التراث شيئاً فشيئاً مجالاً لمجموعات غير خاضعة للمساءلة وتفتقر إلى الشفافية وتخدم مصالحها الذاتية. وكان من شأن الزجّ بالتراث الثقافي في لعبة استغلال الموارد التنافسية في العراق أنْ أخذ المجتمع العراقي ينظر إلى التراث على أنه جزء من مصالح مجموعة معينة وحسب، وليس مركزاً للتاريخ أو الثقافات المشتركة. وقد استُخدمت الهجمات على التراث لتبرير العنف الطائفي، مما أدى إلى تضاؤل العلاقات المجتمعية إلى حد كبير. وفي حين أن الجماعات الطائفية كثيراً ما تبرر أعمالها بأنها تخدم احتياجات مجتمعاتها المحلية الخاصة، فأنها قليلاً ما تُبدي اهتماماً بدعم المكوّنات السكانية التي تدعي أنها تمثلها.

وفي السنوات الأخيرة، تعرّضت الصورة السلبية المرتبطة بمعظم مؤسسات التراث العراقي، ولا سيما الأوقاف الدينية، لانتقادات شديدة من جانب الشباب العراقيين والمتظاهرين في بغداد والبصرة والنجف والعديد من المدن الأخرى.[٨٨]

> هناك الكثير من الانقسامات وليس ثمة من حدود للسيطرة على ما يحدث على الساحة التراثية. يمكننا أن نحمي التراث الثقافي للعراق بتوحيد سياستنا. وينبغي على الحكومة حماية هيئة رسمية مثل الهيئة العامة للآثار والتراث.[٨٩]

وثمّة دعوات متزايدة من قبل خبراء التراث العراقي، بمن فيهم الأكاديميين، لتوحيد سياسة التراث في جميع أنحاء البلاد. غير أن هذا أمر صعب للغاية في سياق التشظّي السياسي المؤسسي والمحاصصة:

> ينبغي أن نركّز على تشارك القيم لتوحيد تراثنا وتجنّب الطائفية. يلزمُ تمكين مجتمعاتنا المحلية، ولا سيّما النساء والشباب.[٩٠]

وقد أدى إضفاء الطابع الطائفي على جزء كبير من التراث الثقافي العراقي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية في جميع أنحاء البلاد. مما قاد إلى استبعاد الدوائر المعنية، وإلى شعور عام بأن تاريخ البلاد وهوياتها المجتمعية وثرواته الثقافية قد استولت عليها النخب السياسية. وتدرك المجتمعات المحلية إدراكاً تاماً البعد السياسي لتحويل التراث الثقافي وإهماله. إذ يشير أحد الناشطين في بغداد، الذي يقضي وقتاً طويلاً في العمل مع المجتمعات وإذكاء الوعي بتاريخ بغداد، إلى إهمال تراث العصر العباسي في المدينة:

> في الوضع الحالي للعراق، يُنظر إلى التراث العباسي على أنه تراث سني. وهذا يعني أنه في الخطاب الطائفي الناشئ لإعادة تعريف الماضي، ينظر الكثيرون، وخاصة الأحزاب السياسية، إلى التراث العباسي على أنه ليس عراقياً وإنما ينتمي إلى مجموعة معينة أو قطاع معيّن من المجتمع. وهذا ليس جيداً للمستقبل، لأن الناس سيأخذون بالاعتقاد بأن هذا التراث لا يخصّ جميع العراقيين. لقد شهدنا الكثير من

---

٨٨ الدليمي، أ. أ. (٢٠٢٠) دور شبكات التواصل اجتماعي في تغيير صورة المؤسسات الدينية في العراق إبان احتجاجات تشرين ٢٠١٩: دراسة ميدانية من وجهة نظر الطلاب العراقيين الدارسين في الجامعات الأردنية، أطروحة، جامعة البتراء (الأردن) https://www.proquest.com/docview/2491108010?pq-origsite=gscholar&fromopenview=true

٨٩ مقابلة أجراها المؤلف مع الدكتورة علا مرعي، مهندسة معمارية، جامعة بابل، ٢٤ تموز/ يوليو ٢٠٢٠.

٩٠ مقابلة أجراها المؤلف مع الدكتور ضرغام العبيدي، المهندس المعماري والمخطط الحضري، رئيس قسم الهندسة المعمارية، جامعة بغداد، ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠٢٠.

الإهمال لهذا التراث، ولكن معظم الآثار والمباني العراقية مهملة في بغداد. إنهم ينتظرون انهيار كل شيء، حتى يتمكّنوا من بناء مراكز تسوق، ومساكن جديدة، ومحو تاريخ الجزء العريق من بغداد.[٩١]

على مدى ما يقرب من ٢٠ عاماً من الهندسة السياسية والاجتماعية من خلال مجال التراث الثقافي، وعلى النطاق الأوسع أيضاً، أدمَجَ إضفاء الطابع المؤسسي على المحاصصة الطائفية عبر نظام الدولة تدريجياً الانقسامات على مستوى المجتمع على أساس العرق والدين. وكما تشهد الحالة أعلاه، فإن ماضي العراق يعاد تصوّره وفقاً للخطابات الطائفية. وبالتالي، أصبحت الملكية الثقافية وعلاقات المواطنين بمواقع التراث عرضة بالمثل للتفسيرات المتوافقة مع تلك السرديات الطائفية. فالمناسبات الدينية الشيعية والسنية، على سبيل المثال، تُعتبر اليوم مناسباتٍ منفصلة ثقافياً ودينياً، تتعلق بالجماعات الدينية التي تم ترسيم الحدود بينها. وهذا الشعور بالحرمان والإقصاء فيما يتعلق بالتراث الثقافي لا يبشر بالتماسك الاجتماعي، ويأتي نتيجة مباشرة لافتراس التراث.

إن الأنظمة الكفيلة بإشراك المجتمعات المحلية في صنع القرار ضعيفة أو غير موجودة، وهي تمثل إلى حد كبير إرثاً من الاستعمار والدكتاتورية. وفي الواقع، كانت من المجتمعات المحلية بمفردها وعامة الجمهور ضحايا للتحول في التراث الثقافي، حيث تغيرت البيئات المعمارية تغيّراً جذرياً، وذلك بفعل مؤسسات شبه حكومية غير خاضعة للمساءلة ومسؤولة أمام أعضائها بدلاً من المجتمع الأوسع نطاقاً. ومع مرور الوقت، سيحرم افتراس التراث العراقيين من تاريخهم ويضمن ألا يعود التراث الثقافي مورداً مشتركاً للمصلحة العامة.

وكما ذكرنا آنفاً، فإن عمليات الإخلاء القسري باسم التراث الثقافي عمليات شائعة. ففي جميع المواقع التاريخية الرئيسة في العراق، بما في ذلك مدن مثل كربلاء والكاظمية والنجف وسامراء، تم إخلاء قطاعات كبيرة من السكان المحليين بالقوة لإفساح المجال للتوسع، وغالباً ما دُفِعوا إلى الإخلاء بتعويض سخي. ومن الأمثلة على ذلك موقع ضريح النبي يونس الذي يعود لفترات متعددة في التاريخ في الموصل. إذ تعرَّض المبنى للنهب والتدمير من قبل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في عام ٢٠١٤. ويقع المسجد المدمر جزئياً الذي بُني في القرن العشرين، والذي يديره الوقف السني، فوق مقام يعود للعصور الوسطى، ويمثل بدوره جزءاً لا يتجزأ من بقايا قصر آشوري كبير يعود تاريخه إلى القرن السابع الميلادي. وفي حزيران /يونيو ٢٠٢٠، تم ترحيل ٧٠٠ عائلة قسراً من الموقع لإفساح المجال لفريق أثري من الخارج لإجراء الحفريات.[٩٢] وهُدمت منازل الأسر والعائلات على أساس أنهم لم يحصلوا على إذن البناء هناك.

٩١ مقابلة أجراها المؤلف مع ناشط في المجال التراثي، ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١.
٩٢ أخبار الآن ٢٤ عبر موقع يوتيوب (٢٠٢٠)، "تشريد ٧٠٠ عائلة بسبب عمليات التنقيب في نينوى العراقية"، فيديو، ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠٢٠، https://www.youtube.com/watch?v=qywzASo6ZgU.

٠٦
المساءلة والسياسات

ينبغي للمساءلة أن تكون بنداً أساسياً في إدارة التراث الثقافي. كما ينبغي للمؤسسات العراقية والدولية أن تعمل على وضع إطار قائم على الأخلاقيات لإدارة التراث الثقافي وحمايته.

يقدّم افتراس التراث منظوراً مهماً وغير مستخدم بالقدر الكافي للنظر من خلاله إلى سياسة ما بعد عام ٢٠٠٣ في العراق. وكما أظهرت هذه الورقة، يرتبط تسييس التراث الثقافي والاستيلاء عليه ارتباطاً وثيقاً بالسياسة القائمة على سيطرة النخبة. وبالنظر إلى أهمية التراث في تشكيل مجتمع العراق ومستقبله، وبكونه عنصراً أساسياً في سياساته وأمنه، ثمّة حاجة ملحّة إلى أخذ الثروات الثقافية على نحو أكثر جدّية في أجندات السياسة المحلية والدولية.

وكما أشارت الفصول السابقة، كانت إحدى النتائج الرئيسة لنظام المحاصصة نقلُ السلطة على مسائل التراث إلى مؤسسات شبه حكومية وغير حكومية. وقد أدى ذلك إلى وقوع أجزاء واسعة من التراث الثقافي العراقي تحت سيطرة الأحزاب السياسية والجماعات الدينية وليس تحت سيطرة مؤسسات الدولة المركزية. وقُسمت مناطق وأقاليم بأكملها إلى إقطاعيات تسيطر عليها الأحزاب السياسية، بينما عزز إقليم كردستان العراق المستقل ذاتياً في شمال البلاد مركزه في التسعينيات بوصفه إقليماً يتمتع بالحكم الذاتي أو شبه الذاتي.

وتهدف تدخلات مجموعات معينة، سواء في بابل أو إقليم كردستان العراق أو سامراء أو في أي مكان آخر في البلاد، إلى تشكيل مواقع ثقافية معينة ومدن ومحافظات بأكملها بما يتماشى مع برامج دينية وسياسية معينة. وعلى هذا فإن افتراس التراث يعمل على إضفاء الطابع الطائفي على التاريخ الثقافي الغني السابق للعراق. وستشكل تداعيات تلك الإجراءات المسار السياسي للعراق بطرق من المرجح أن تزيد من ترسيخ الطائفية، وتزيد من خطر الاضطراب الاجتماعي على المدى الطويل.

كذلك أعاق نظام المحاصصة وأثره على الحوكمة التعاون بين المؤسسات المتباينة والمتنافسة ذات الصلة بالتراث. وتقع المسؤولية، في السياق المسيَّس الحالي، على عاتق النخب السياسية نفسها –بدلاً من علماء الآثار أو المهندسين المعماريين أو مديري التراث العراقيين وحدهم– لمعالجة مسألة حماية وبقاء الثروات الثقافية العراقية في المستقبل. ومع ذلك، فإن الشك لا يزال قائماً فيما إذا كانت لدى النخب السياسية المسؤولة عن افتراس التراث الرغبة في الانخراط في ضمان الاحتفاء بالممتلكات الثقافية كصالحٍ أو ثروة وطنيَّين.

إن من شأن استيلاء الأحزاب السياسية على الموارد الثقافية العراقية أن تتواصل معاناة المؤسسات الرئيسة مثل الهيئة العامة للآثار والتراث من نقص التمويل والضعف. وقد أصبح تمويل الحماية الأساسية للمواقع الأثرية وتعزيز القدرات وإعادة تأهيل المواقع أمراً بالغ الصعوبة، حيث تشجع الهيئة الآن المنظمات الدولية على القيام بالعمل الذي كانت تقوم به بنفسها إلى حد كبير قبل عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، لا يمكن للمنظمات الدولية أن تحل محل مؤسسات الدولة المحلية، كما أن إهمال قطاعات كبيرة من التراث الثقافي تحت السلطة المقيدة لوزارة الثقافة والسياحة والآثار، لا يمنح سوى القليل من الثقة في الإشراف العراقي المستقبلي على قطاعي التراث والآثار. وتقع على عاتق المؤسسات الثقافية الدولية والجهات المانحة أيضاً مسؤولية العمل من أجل تحقيق السلام والحياد والنزاهة.

وينبغي تفعيل هذه المفاهيم في مدونة قواعد السلوك التي تقوم على "عدم الإضرار" والمبادئ القائمة على الأخلاقيات التي يجب تطويرها لقطاع التراث الدولي، خاصة فيما يتعلق بالسياقات المتأثرة بالنزاع.

ولمعالجة أزمات التراث الثقافي في العراق وحالات الطوارئ المستمرة، والتي لم يتم معالجتها في الغالب، بما في ذلك تركات وتأثيرات أربعة عقود من النزاع، يحتاج صانعو السياسات في العراق إلى رفع التراث الثقافي إلى أعلى مستوى من الأولوية. وبدلاً من تجاهل التراث الثقافي باعتباره قضية ذات أهمية ضئيلة في سياق الاهتمامات اليومية الأكثر إلحاحاً، يتعين على الجهات الفاعلة المركزية في الدولة وغيرها من الجهات التي تضطلع بالمصالح الوطنية للعراق أن تعمل على تطوير شراكات فعّالة لحماية التراث وصونه وضمان استمراريته، وتنمية دوره الاقتصادي المحتمل في توليد الدخل وفرص العمل. ومن هذا المنطلق، ينبغي النظر إلى التراث الثقافي باعتباره مورداً اقتصادياً، يتيح إمكانية دعم ازدهار العراق وبناء دولته على المدى الطويل. وفي هذا السياق أيضاً، ينبغي كذلك التعاطي مع إدارة التراث وحمايته باعتبارهما شأنين هامين لمصالح الأمن الوطني.

٠٧
التوصيات

ينبغي أن يكون ضمان حماية التراث الثقافي العراقي وبقائه نقطة الانطلاق للسياسات المتعلقة بالانتعاش الثقافي. وسيكون للمؤسسات والجهات الفاعلة المحلية دور مركزي في هذا المسعى، ولكن للمنظمات الدولية أيضاً دور لا بد أن تؤديه.

لا بد من وضع آليات وبرامج دعم وطنية ودولية جديدة للتصدي لحالة الطوارئ الراهنة في التراث الثقافي العراقي، والشروع في عملية انتعاش مستدامة. وينبغي أن يكون تعزيز المجتمع المدني العراقي ومؤسسات الدولة للتغلب على الخسارة الثقافية أولوية أساسية، ولكن الإجراءات الرشيدة مطلوبة أيضاً من الأوقاف الدينية المحلية، وكذلك من جانب مؤسسات التراث الدولية والجهات المانحة. إن القائمة الكاملة للتوصيات والاقتراحات المتعلقة بالدعم كثيرة جداً إلى درجة لا يمكن اقتراحها جميعاً في هذه الورقة، لذلك نبيّن أدناه الإجراءات الرئيسة لتعزيز التراث الثقافي العراقي.[٩٣]

التوصيات للحكومة العراقية والمؤسسات التراثية:

- تحويل وزارة الثقافة والسياحة والآثار إلى مؤسسة "خطٌّ أمامي" وتخصيص ميزانيات كافية لدعم إعادة التأهيل الثقافي وعملية الانتعاش والتعافي.
- إنشاء صندوق تراث ثقافي إستراتيجي تديره وزارة الثقافة والسياحة والآثار والمؤسسات الثقافية والتمويلية الدولية. ومن شأن هذا الصندوق أن يعزز الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تلبية الاحتياجات العاجلة للإصلاح والحفظ والتوثيق. وينبغي وضع ميثاق مبادئ لتوجيه عمل الصندوق. وينبغي دعم الصندوق من قبل الوكالات الحكومية الدولية والخبراء والمتاحف والهيئات الثقافية والتمويلية الأخرى لبناء الثقة بوزارة الثقافة والسياحة والآثار وتعزيز قدراتها، والسماح لها بمعالجة أولويات السياسات العاجلة والمتطورة بسرعة. وينبغي تصميم هذا التدخل بهدف تقديم دعم دولي طويل الأجل لمزيج من برامج الطوارئ والبرامج الاستراتيجية.
- وضع إستراتيجية وطنية للتراث الثقافي، تشمل إعطاء الأولوية للاستخدام الأفضل للتمويل الدولي لضمان توافق الدعم الدولي مع أولويات التراث العراقي. والتأكد من وضع الهيئة العامة للآثار والتراث إستراتيجية طويلة الأجل لتعزيز إدارتها.
- إجراء تقييمات للاحتياجات بالشراكة مع وزارة الثقافة والسياحة والآثار لتخطيط وتطوير استراتيجيات صون التراث وحمايته. وفي الوقت الراهن، تتطلب العناصر الرئيسة للتراث الوطني العراقي دعماً عاجلاً، بما في ذلك العناصر المتعلقة بالسينما والموسيقى والفن والمخطوطات والمتاحف وغيرها. وينبغي أن تعد الوزارة سلسلة من التقييمات بالتنسيق مع المؤسسات الأخرى المعنية، ولا بد أن يكون لهذه المساعدة أولوية كبرى. وهناك حاجة ملحة على نحو خاص إلى توثيق الممتلكات الثقافية العراقية المسروقة، بما يشمل إعداد قاعدة بيانات احترافية بالشراكة مع مؤسسات دولية مثل الإنتربول.

---

٩٣ انظر أيضاً اليونسكو (٢٠٠٧)، "التوصيات النهائية: اللجنة الدولية للتنسيق من أجل حماية التراث الثقافي العراقي، الاجتماع الثالث، ١٣-١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ .http://www.unesco.org/culture/laws/pdf/FinalRecommendations_ICC_September2007

- إنشاء معهد وطني لحفظ التراث والتدريب في وزارة الثقافة والسياحة والآثار لدعم تطوير الممارسات السليمة في مجال الحفظ والحماية. ينبغي أن تدعم هذه المبادرة مجموعة واسعة من المنظمات الدولية والممولين المعنيين، نظراً للحالة الراهنة من الانهيار الثقافي. وينبغي أن تشمل إمكانية توظيف خبراء إقليميين ودوليين في مجال حفظ التراث في وزارة الثقافة والسياحة والآثار وغيرها من المؤسسات لمعالجة التدهور الثقافي في العراق.
- تعزيز الأطر القانونية القائمة، وتشجيع نزع الطابع السياسي عن الهوية والتراث الثقافي حيث أمكن ذلك من خلال التعليم، ودعم منظمات المجتمع المدني، والجامعات، وإعداد ميثاق وطني بشأن مبادئ التراث الثقافي.
- تطوير إطار عمل مع حكومة إقليم كردستان لإدارة الأصول الأثرية والثقافية في إقليم كردستان. ووضع ترتيبات عمل لرعاية الثروات الأثرية وحمايتها، بما في ذلك تلك الموجودة في إقليم كردستان العراق وتلك التي تسيطر عليها الأوقاف الدينية.
- العمل مع وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتطوير مناهج تاريخية وآثارية وتراثية حديثة ومناسبة للغرض. وتعزيز الفهم الذي يتَّسِم بالشمول لماضي العراق، وتطوير المهارات النظرية والعملية اللازمة لحماية تراث العراق وتنميته.
- تعزيز الرموز الوطنية للثقافة المشتركة والتراث التعددي في العراق والاحتفاء بها، بما في ذلك من خلال التعليم وحملات التوعية الوطنية.
- إصلاح القوانين واللوائح التنظيمية العراقية لضمان مراقبة التمويل الخارجي من قبل سلطات الدولة العراقية. وفي الوقت الراهن، يقع التمويل الدولي في العراق خارج نطاق النظم القانونية العراقية، مما يتيح فرصاً كبيرة للفساد وسوء إدارة الموارد.
- الحرص على أن يخضع التمويل الدولي والأميركي والأوروبي الحكومي والخاص للتدقيق المالي، وأن تجلب مخرجات المشروع والتمويل فوائداً لشعب العراق، وتطوير أنظمة لمراقبة الأموال الأجنبية والعراقية المرتبطة بمشاريع التراث الثقافي. والتأكد من أن مؤسسات مكافحة الفساد في العراق، بما في ذلك هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، تشارك في مراقبة مشاريع التراث الثقافي العراقية وغير العراقية من ناحية التدقيق المالي.
- وضع نماذج وممارسات لإشراك المجتمعات المحلية والمجتمع الأوسع ومشاركتهما الفعالة في حماية التراث الثقافي والاحتفاء به.
- تطوير قدرات العراق في مجال البحوث والدراسات فيما يتعلق بالتراث الثقافي، لا سيما من خلال وحدة البحوث والدراسات في الهيئة العامة للآثار والتراث والجامعات العراقية.
- العمل نحو اقتصاد ما بعد النفط الذي يعطي الأولوية للتراث الثقافي الوطني العراقي ويولد وظائف متعلقة بالتراث.

التوصيات للأوقاف الدينية:

- المشاركة في الحوار الوطني، بما يشمل الحوار مع المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية، بشأن حماية وصون التراث الثقافي العراقي والحاجة إلى العمل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة الموضوعة بالشراكة مع مؤسسات الدولة المركزية.
- طلب المشورة والموافقة من وزارة الثقافة والسياحة والآثار على أي إعادة هيكلة كبيرة أو تغييرات معمارية لمواقع التراث الديني والثقافي. وضمان أن هذه التدخلات تفي بالمعايير المعترف بها دولياً.
- العمل على نماذج تطوير بديلة غير مدمرة للمناطق المرتبطة بالأضرحة و المزارات. وبناء الثقة من خلال المشاركة الكاملة مع المجتمعات المحلية والمجتمع على اتساعه.

التوصيات للجهات المانحة الدولية والمجتمعات البحثية:

- إقامة شراكات استراتيجية مع وزارة الثقافة والسياحة والآثار لدعم القدرات المؤسسية، ولضمان تنفيذ البرامج المناسبة لمعالجة حالة الطوارئ المتعلقة بالتراث العراقي. ستكون المشاريع طويلة الأجل، القائمة على تقييم احتياجات العراق بدلاً من أولويات الشركاء الأجانب، عنصراً أساسياً في إعادة التأهيل الثقافي والفعالية على أرض الواقع.
- يجب على المشغلين الدوليين ومنظمات التمويل دعم وزارة الثقافة والسياحة والآثار دعماً مباشر كعنصر أساسي في عملهم في العراق.
- دمج التراث الثقافي في أعلى مستويات السياسة الدولية والمناصرة، بما يشمل أطر بناء السلام والوساطة السياسية. والعمل من أجل مشاركة سياسية جديدة مع مؤسسات التراث العراقي، تشمل الأوقاف الدينية والمؤسسات في إقليم كردستان العراق.
- وضع برامج مشتركة بين القطاعات وبرامج وطنية لتعزيز تراث العراق وإبراز دوره الإيجابي المحتمل في إعادة بناء الهوية الوطنية للبلاد. ويجب أن تستند هذه البرامج إلى نتائج ومخرجات ملموسة، وينبغي أن تركز على المجتمع المدني والجامعات والمجتمعات المحلية، فضلاً عن السلطات الحكومية.
- دعم وتعزيز التنسيق مع وزارة الثقافة والسياحة والآثار من خلال إنشاء قاعدة بيانات دولية مترابطة للتحف الأثرية والمخطوطات والآثار والمواقع والقطع الثقافية المنهوبة.
- وضع المبادئ الإنسانية المنصوص عليها في مدونة قواعد السلوك والتي تنص على "عدم الإضرار" والالتزام بها فيما يتعلق بالتراث الثقافي.
- ضمان التزام المشاريع الممولة في العراق بأعلى معايير الجودة والمساءلة من حيث التمويل والمخرجات. وتعزيز الشفافية المالية للمشاريع الدولية ومشاركة النفقات المالية والتقارير التفصيلية عن المشاريع العراقية مع سلطات الدولة.
- مكافحة الفساد وسوء إدارة الموارد في مشاريع التراث الدولية وضمان مساءلة الشركاء والميسّرين العراقيين في حالات الفساد الواضح وإساءة استخدام الأموال.
- التأكد من حصول فرق البحث والعمل الميداني من خارج العراق على موافقة كل من وزارة الثقافة والسياحة والآثار ومديريات الآثار المحلية قبل البدء في أي عمل. وينبغي لهذه المنظمات أيضاً أن تسعى إلى الحصول على الموافقة قبل الإعلان عن مسابقات تمويل المشاريع. ولا يمكن ترك قرار تمويل مشروع الترميم في أيدي وكالات التمويل الخارجية وحدها. ويجب أن تكون هذه القرارات مصرحاً بها أيضاً من قبل وزارة الصحة العامة.

نبذة عن المؤلفين

مهيار كاظم: باحث في قسم التاريخ في كلية لندن الجامعية، وهو أيضاً نائب مدير شبكة النهرين، حيث تشمل مسؤولياته تطوير العلاقات مع المجتمع المدني العراقي ومع المؤسسات التعليمية والحكومية، وتعزيز التعليم والتراث الثقافي. وتشمل اهتماماته البحثية بناء الدولة والمجتمع المدني والإمبريالية والتنمية الدولية وسياسات التراث في العراق بعد عام ٢٠٠٣. وهو يُسدي المشورة إلى الجهات المانحة الدولية والوكالات الحكومية والمنظمات الدولية بشأن قضايا المساءلة والشفافية وتصميم المشاريع وتطويرها والأطر التي تركز على النواتج، وينشر بانتظام المدونات والمقالات على الموقع الإلكتروني:
http://mehiyar.wordpress.com و /@mehiyar.medium.com

إلينور روبسون: أستاذة تاريخ الشرق الأوسط القديم في كلية لندن الجامعية، ومديرة شبكة النهرين، التي تُجري وتموّل أبحاثاً متعددة التخصصات عن التنمية المستدامة لتاريخ العراق وتراثه والعلوم الإنسانية. وهي رئيسة سابقة للمعهد البريطاني لدراسة العراق (٢٠١٢-٢٠١٧). شاركت منذ عام ٢٠١٠ في إدارة مشروع الإتاحة الإلكترونية لشروحات المؤلفات المسمارية من الشرق الأدنى، المعروف اختصاراً باسم (أوراك Oracc)، وهو عبارة عن تعاون دولي يهدف إلى تطوير مجموعة كاملة من الألواح المسمارية مع تعليق توضيحي غني وترخيص مفتوح لدعم الجيل القادم من البحوث العلمية.

لينا جبرائيل طحان: باحثة في قسم الآثار في جامعة كامبريدج، وكانت محاضرة في قسم الآثار في الجامعة اللبنانية في بيروت. تدور اهتماماتها البحثية والتعليمية حول قضايا التمثيل في مجموعات المتاحف والمعارض والزوار في الشرق الأوسط، وتعريف التراث في لبنان، وكيف يرتبط ذلك بتكوين الهوية وخلق الإحساس بالمكان. وهي عضو في المجلس الدولي للمتاحف وعضو مجلس إدارة في اللجنة الدولية للمعضلات الأخلاقية في المتاحف.

شكر وتقدير

يُعرِب المؤلّفون عن شُكرِهم لريناد منصور وجورجيا كوك من تشاتام هاوس، اللَّذَيْن كان لمساهماتهما كبير الأثر في إثراء هذه الدراسة. كما يتوجّه المؤلّفون بالشكر خاصةً إلى جيك ستاثام على مشورته وتحريره الفذّ لهذه الورقة. لقد ساعدت قراءات المسودة الأولية من قِبل كل من كارولين ساندس وزينب بحراني ومايا كومنكو ووِيل رينولدز وشانون لويس سمبسون وألكسندر نيغل في تحسين الورقة، في حين قدمت ميسون الدملوجي أيضاً ملاحظات مهمة وقامت بمراجعة عامة للنص. كما يعرب المؤلفون عن امتنانهم لجميع تعليقاتهم ومساهماتهم. والشكر موصول أيضاً إلى إبراهيم قعدوني الذي ترجَمَ هذ الورقة إلى اللغة العربية.

أجرَت شبكةُ النهرين هذا البحث، وهي مشروع بحثي مقره كلّية لندن الجامعية، (https://www.ucl.ac.uk/nahrein) وموّله مجلس بحوث الآداب والعلوم الإنسانية [منحة المشروع AH/R 005370/1] وصندوق أبحاث التحديات العالمية.

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز إعادة إنتاج أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل أو بأي وسيلة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير أو التسجيل أو أي نظام لتخزين المعلومات أو استرجاعها، دون إذن كتابي مسبق من صاحب حقوق الطبع والنشر. يرجى توجيه جميع الاستفسارات إلى الناشرين.

لا يُعبّر تشاتام هاوس عن آرائه الخاصة، وإن الآراء المعبّر عنها في هذا المنشور مسؤولية المؤلف/ المؤلفين.

حقوق النشر © المعهد الملكي للشؤون الدولية، 2022

صورة الغلاف: حارس يقف أمام نسخة مقلّدة من بوابة عشتار في مدينة بابل التاريخية، العراق.
20 كانون الأول/ديسمبر 2016.
مصدر الصورة: حقوق الملكية ©Noe Falk Nielsen/NurPhoto/Getty Images

ردمك 1 517 78413 1 978
المُعرِّف الرقمي 10.55317/9781784135171

للإحالة إلى هذه الورقة: كاظم، م، روبسون، إ. و طحان، ل. ج (2022)، افتراس التراث الثقافي في العراق: الاستملاك الطائفي لماضي العراق، ورقة بحثية، لندن: المعهد الملكي للشؤون الدولية،
https://doi.org/10.55317/9781784135171

طُبِع هذا المنشور على ورق معتمد من مجلس رعاية الغابات (FSC)
التصميم: designbysoapbox.com

تفكير مستقل منذ عام ١٩٢٠

المعهد الملكي للشؤون الدولية
تشاتام هاوس
10 St James's Square, London SW1Y 4LE
هاتف 5700 7957 20(0) 44+
contact@chathamhouse.org | chathamhouse.org

مؤسسة خيرية مسجلة برقم: 208223